

## المرفقات

## ألف - المبادئ العامة للقانون

## السيد مارسيلو باسكيس - بيرموديس

## ١ - مقدمة

١ - المصادر ركن من أركان نظام القانون الدولي بأكمله. وقد ساهمت لجنة القانون الدولي مساهمة ملحوظة في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بقانون المعاهدات<sup>(١)</sup>، الأمر الذي أفضى إلى وضع اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ وغيرها من الصكوك<sup>(٢)</sup>. واستمرت هذه المساهمة مؤخراً فاعتمد "دليل الممارسة المتعلقة بالتحفظات على المعاهدات" (A/66/10)، ومشاريع المواد المتعلقة بـ "آثار النزاعات المسلحة على المعاهدات" (A/66/10)، وتتصدى اللجنة حالياً لموضوعي "الاتفاقات اللاحقة والممارسة اللاحقة فيما يتعلق بتفسير المعاهدات"، و"التطبيق المؤقت للمعاهدات".

٢ - وانبرت اللجنة أيضاً في السنوات القليلة الماضية لمسألة القانون الدولي العربي، وهو مصدر رئيسي آخر من مصادر القانون الدولي. وفي عام ٢٠١٦ وافقت، في القراءة الأولى، على مجموعة استنتاجات مشفوعة بشروح بشأن "تحديد القانون الدولي العربي". ومن المتوقع أن يُنجز عمل اللجنة في هذا الموضوع، في القراءة الثانية، في عام ٢٠١٨<sup>(٣)</sup>.

٣ - ووردت في سياق مواضيع أخرى نظرت فيها اللجنة إشارات إلى المبادئ العامة للقانون<sup>(٤)</sup>. فعلى سبيل المثال، يجري في إطار موضوع القواعد الآمرة ("*jus cogens*")، ضمن جدول الأعمال الحالي للجنة القانون الدولي، تحليل المبادئ العامة للقانون بوصفها مصدراً من مصادر القواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي<sup>(٥)</sup>.

- (١) المواضيع المتصلة بالمعاهدات التي نظرت فيها لجنة القانون الدولي هي: قانون المعاهدات (١٩٤٩-١٩٦٦)؛ التحفظات على الاتفاقيات المتعددة الأطراف (١٩٥١)؛ توسيع المشاركة في المعاهدات العامة المتعددة الأطراف المعقودة برعاية عصبة الأمم (١٩٦٣)؛ خلافة الدول فيما يتعلق بالمعاهدات (١٩٦٨-١٩٧٤)؛ المعاهدات المبرمة بين الدول والمنظمات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية (١٩٧٠-١٩٨٢)؛ التحفظات على المعاهدات (١٩٩٣-٢٠١١)؛ آثار النزاعات المسلحة على المعاهدات (٢٠٠٤-٢٠١١)؛ الاتفاقات اللاحقة والممارسة اللاحقة فيما يتعلق بتفسير المعاهدات، المسماة سابقاً بالمعاهدات عبر الزمن (٢٠٠٨ - حتى الآن)؛ التطبيق المؤقت للمعاهدات (٢٠١٢ - حتى الآن). المعلومات متاحة في: <http://legal.un.org/ilc/>.
- (٢) اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٩؛ واتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات، المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٨؛ واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية.
- (٣) تحديد القانون الدولي العربي، المسمى سابقاً نشأة القانون الدولي العربي وإثباته (٢٠١٣ - حتى الآن). وكانت اللجنة نظرت قبل ذلك في موضوع سبل ووسائل جعل إثبات القانون الدولي العربي أيسر من الألف (١٩٤٩-١٩٥٠). المعلومات متاحة في: <http://legal.un.org/ilc/>.
- (٤) من ذلك مثلاً: "تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناشئة عن تنوع وتوسع القانون الدولي، حولية لجنة القانون الدولي (٢٠٠٦)؛ مسؤولية الدول، حولية لجنة القانون الدولي (٢٠٠١)؛ مسؤولية المنظمات الدولية، حولية لجنة القانون الدولي (٢٠١١)؛ مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها، حولية لجنة القانون الدولي (١٩٩٦) المجلد الثاني (٢)؛ مبادئ القانون الدولي المعترف بها في النظام الأساسي لمحكمة نورنبرغ وفي حكم المحكمة، حولية لجنة القانون الدولي (١٩٥٠).
- (٥) التقرير الثاني عن القواعد الآمرة الذي أعده ديري تلامي، المقرر الخاص، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، A/CN.4/706، الفقرات ٤٨-٥٢.

٤ - وتماشياً مع الأعمال السابقة والحالية في موضوعي المعاهدات والقانون الدولي العرفي، يُقترح أن تدرج لجنة القانون الدولي في برنامج عملها موضوعاً عن المصدر الرئيسي الثالث للقانون الدولي، الذي يرد في المادة ٣٨(١)(ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، تحت عنوان "مبادئ القانون العامة". ويمكن للجنة أن تقدم توضيحات ذات حجية بشأن طبيعة هذه المبادئ ونطاقها ووظائفها، فضلاً عن طريقة تحديدها. ويمكن أن تأتي النتيجة النهائية في شكل مجموعة من الاستنتاجات مشفوعة بشروح. ومن الممكن سوق عدد من الأمثلة على المبادئ العامة للقانون في الشروح، لكن الهدف من الموضوع لن يكون جرد ما هو قائم من هذه المبادئ.

## ٢ - التطور التاريخي لهذا المفهوم

٥ - في نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين، عندما كانت المعاهدة المعنية لا تقدم إجابة واضحة كان التحكيم الدولي يلجأ، في المسائل الإجرائية والموضوعية على السواء، إلى مفاهيم مثل "المبادئ العامة"، و"مبادئ العدالة الطبيعية"، و"المبادئ العامة لقانون الأمم"، و"المبادئ المعترف بها عموماً"<sup>(٦)</sup>. ووردت أيضاً في بعض الاتفاقيات إشارات إلى "مبادئ قانون الأمم"، و"مبادئ القانون الدولي"، و"المبادئ العامة للعدالة والإنصاف"<sup>(٧)</sup>، وفي الوقت نفسه كان مضمون هذه المفاهيم وطبيعتها مثار جدل.

(٦) *Arakas (The Georgios) Case (1927)*, Greco-Bulgarian Mix. Arb. Trib., 7 Rec. des Décisions des Trib. Arb. Mixtes Institués par les Traités de Paix, 43-45 (on *audiatur et altera pars*); *Turnbull, Manoa Co. Ltd., Orinoco Co. Ltd. Cases (1903)*, U. S.-Venezuelan Mix. Cl. Comm., Ralston and Doyle, Venezuelan Arbitrations of 1903, etc. 200 at 244 (1904) (on *Nemo Judex in sua propria causa*); *Rio Grande Case (1923)*, Nielsen, American and British Claims Arbitrations under the Special Agreement concluded between the U. S. and Great Britain, Aug. 18, 1910, 332, at 342 (1926) (on *competence-competence*); *Valentiner Case (1903)*, German-Venezuelan Mix. Cl. Comm., Ralston and Doyle, Venezuelan Arbitrations of 1903 etc. 562, at 564 (1904) (on presumption of the validity of acts).

(٧) تنص المادة ٤٨ من اتفاقية لاهاي لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية (١٨٩٩) على أنه "يجوز للمحكمة أن تعلن اختصاصها في تفسير الحل التوفيقي فضلاً عن المعاهدات الأخرى التي قد يُتجج بها في القضية، وفي تطبيق مبادئ القانون الدولي". (التوكيد مضاف)؛ وترد في المادة ٧٣ من اتفاقية لاهاي لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية (١٩٠٧) صيغة مماثلة لصيغة المادة ٤٨ من اتفاقية لاهاي لعام ١٨٩٩؛ وينص 'بند مارتنس' الوارد في الاتفاقية المتعلقة بقوانين الحرب البرية (اتفاقية لاهاي الثانية) المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٨٩٩ على ما يلي: "إلى أن تصدر مدونة أكثر اكتمالاً لقوانين الحرب، ترى الأطراف السامية المتعاقدة أن من المناسب الإعلان أنه في الحالات غير المشمولة بالأنظمة التي أقرتها يظل السكان والمتحاربون خاضعين لحماية وسلطة مبادئ القانون الدولي، كما تجسدها الأعراف القائمة بين الشعوب المتقدمة، وقوانين الإنسانية، والمقتضيات التي يملئها الضمير العام" (التوكيد مضاف)؛ وينص 'بند مارتنس' في الاتفاقية المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (اتفاقية لاهاي الرابعة) المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧ على ما يلي: "إلى أن تصدر مدونة أكثر اكتمالاً لقوانين الحرب، ترى الأطراف السامية المتعاقدة أن من الضروري الإعلان أنه في الحالات غير المشمولة بالأنظمة التي أقرتها يظل السكان والمتحاربون خاضعين لحماية وسيادة مبادئ قانون الأمم، كما تجسدها الأعراف القائمة بين الشعوب المتقدمة وقوانين الإنسانية وما يملئ الضمير العام" (التوكيد مضاف)؛ وتنص المادة ٧(١) و(٢) من اتفاقية إنشاء محكمة العدل لأمریکا الوسطى لعام ١٩٠٧ [2] 1908 [AJIL Supp 219]، على ما يلي: "تتهدى محكمة العدل لأمریکا الوسطى، عند البت في الوقائع التي قد تُعرض عليها، باجتهادها الحر، وتتهدي فيما يتعلق بالمسائل القانونية بمبادئ القانون الدولي". (التوكيد مضاف)؛ وتنص المادة ٧ من الاتفاقية المتعلقة بإنشاء محكمة الغنائم الدولية [2] 1908 [AJIL Supp 174] على ما يلي: "... في حالة عدم وجود هذه الأحكام، تطبق المحكمة قواعد القانون الدولي. وإذا لم توجد قواعد معترف بها عموماً، تصدر المحكمة حكمها وفقاً للمبادئ العامة للعدالة والإنصاف". (التوكيد مضاف).

٦- وفي عام ١٩٢٠، أُدرجت "مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة" في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة بوصفها أحد المصادر الرئيسية الثلاثة للقانون الدولي الواجب على المحكمة تطبيقه. وفي إطار لجنة الحقوقيين الاستشارية، التي عُهد إليها بصياغة النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة، كان المعنى المقصود بالمبادئ العامة للقانون فضلاً عن مضمونها المادي من أكثر المسائل التي تناولها النقاش<sup>(٨)</sup>. وإذا كان إيليهو روت أصر في موقفه الوضعي على أن القضاة لا يمكنهم البت إلا وفقاً لـ "قواعد معترف بها" فإن لم توجد فعلية "أن يعلنوا عدم وجود قانون يحكم الموضوع"، اعترض آخرون واقترحوا صيغاً مثل "قواعد القانون الدولي التي أقرها الضمير القانوني للأمم المتحدة"، و"مبادئ الإنصاف"، و"المبادئ العامة للقانون والعدالة"، و"المبادئ العامة للقانون وبرضا الأطراف، المبادئ العامة للعدالة التي أقرتها الأمم المتحدة"<sup>(٩)</sup>. واعتُبر النص المعتمد في نهاية الأمر في المادة ٣٨ من النظام الأساسي ("تطبق المحكمة [...] ٣- مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة") حلاً توفيقياً بين أنصار المذهب الوضعي وأنصار المذهب الطبيعي<sup>(١٠)</sup>.

٧- بيد أن الخلافات الفقهية حول طبيعة هذا المفهوم وأصله لا يزال قائماً. ورأى البعض أن إدراج المبادئ العامة للقانون هو رفض للمذهب الوضعي، الذي يقضي بأن القانون الدولي لا يتألف إلا من قواعد وافقت عليها الدول<sup>(١١)</sup>، في حين رفض آخرون منطلق "العدالة الموضوعية"، وأصروا على أن المبادئ العامة للقانون لا يمكن الاعتراف بها إلا في المحاكم الوطنية وأن وظيفتها مقصورة على "سد الثغرات" التي خلفتها المعاهدات والقانون الدولي العرفي<sup>(١٢)</sup>. وحدد البعض مصادر متعددة يمكن استخلاص المبادئ العامة للقانون منها، وهي لا تقتصر على المصادر الموجودة في القوانين الوطنية<sup>(١٣)</sup>. وظهرت الخلافات المحيطة بطبيعة المبادئ العامة

(٨) V. D. Degan, *Sources of International Law* (1997 Martinus Nijhoff) 41-53; Alain Pellet, "Article 38" in Andreas Zimmermann, Christian Tomuschat and Karin Oellers-Frahm, *The Statute of the International Court of Justice: A Commentary* (2002 OUP) 677-792

(٩) محكمة العدل الدولي الدائمة. انظر: Advisory Committee of Jurists. Procès-Verbaux of the Proceedings of the Committee, June 16th – July 24th, 1920, The Hague 1920, 306, 333; League of Nations, the Records of the First Assembly, Meetings of the Committee, I, Geneva 1920, 385

(١٠) المرجع نفسه؛ انظر أيضاً: Jean Spiropoulos, *Die allgemeinen Rechtsgrundsätze im Völkerrecht* (Verlag des Inst. f. Intern. Recht an der Univ. Kiel 1928) 66; Bin Cheng, *General Principles of Law as Applied by International Courts and Tribunals* (CUP 1953) 24-26; V. D. Degan, 41-53

(١١) J. L. Brierly, *The Law of Nations* (Clarendon, 1955) 63; Shabtai Rosenne, *The Law and Practice of the International Court* (Martinus Nijhoff 1965) vol. II, 63

(١٢) Max Sørensen, *Les sources du droit international* (E. Munksgaard, 1946) 113 ; W. Friedman, *The Changing Structure of International Law* (Stevens, 1964) 196; Geza Herczegh, *General Principles of Law and the International Legal Order* (International Publication Service 1969) 97-100; Int'l L. Assoc., Study Group on the Use of Domestic Law Principles for the Development of International Law, Working session 2016 (Aug. 10), متاح في: <http://www.ila-hq.org/index.php/study-groups>

(١٣) Oscar Schachter, *International Law in Theory and Practice: General Course on Public International Law* (Martinus Nijhoff 1982) 75-82 (يذهب المؤلف إلى أنه يمكن تصنيف المبادئ العامة للقانون في خمس فئات: ١) مبادئ موجودة في القوانين الوطنية للدول في العالم أجمع، مثل حجية الأمر المقضي به (*res judicata*)؛ ٢) مبادئ مستخلصة من طبيعة المجتمع الدولي ذاتها، مثل مبدأ عدم التدخل والمساواة في السيادة؛ ٣) مبادئ متأصلة في فكرة القانون، مثل القانون الخاص (*lex specialis*) والقانون اللاحق ينسخ القانون السابق (*lex posterior derogat priori*)؛ ٤) مبادئ "صحيحة في جميع أنواع المجتمعات في علاقات التسلسل الهرمي والتنسيق"؛ ٥) مبادئ العدالة المستندة إلى "طبيعة الإنسان بوصفه كائناً عقلاً اجتماعياً")؛ Ch. Rousseau, *Principes généraux du droit international public*, Vol. I (Sources) (Pedone, 1944) 891

للقانون أيضاً في المناقشات المتعلقة بالمبادئ العامة للقانون بوصفها مصدراً من مصادر القواعد الآمرة<sup>(١٤)</sup>.

٨- وخلال المناقشات التي تناولت النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، اقترح إتباع "المبادئ العامة التي أقرتها الأمم المتحدة" بعبارة "وبخاصة مبادئ القانون الدولي"<sup>(١٥)</sup>. وبعد نقاش، عدل هذا الاقتراح، وغيّرت العبارة الاستهلاكية للفقرة ١ في نهاية الأمر إلى "وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن: ... (التوكيد مضاف)<sup>(١٦)</sup>. وفي هذا الصدد، لاحظ البعض أن هذا التغيير لا تترتب عليه نتائج بعيدة المدى، لأن تطبيق القانون الدولي مفهوم ضمناً في الصيغة الأولى<sup>(١٧)</sup>. غير أن البعض الآخر مثل تونكين رأى أن "هذا التعديل يُبطل فهم المادة ٣٨(ج) الذي كان سائداً في لجنة الحقوقيين في عام ١٩٢٠ ... وهو يحدد بوضوح أن 'المبادئ العامة للقانون' هي من

(يؤكد المؤلف أن 'المبادئ العامة للقانون' لا تقتصر على تلك الموجودة في القانون الوطني بل تضم كذلك المبادئ العامة للقانون الدولي). وللإطلاع على أفكار مماثلة، انظر أيضاً: Rüdiger Wolfrum, 'General International Law (Principles, Rules, and Standards) Max Planck Encyclopedia of Public International Law (2013 OUP) Brian D. Lepard, 'The Relationship between Customary International Law and General Principles of Law' in B. D. Lepard, *Customary International Law: A New Theory with Practical Applications* (2010 CUP) 162 (يرى المؤلف أن المبادئ العامة للقانون تشمل المبادئ العامة للقانون الوطني والمبادئ العامة للقانون الأخلاقي والمبادئ العامة للقانون الدولي).

(١٤) خلال مؤتمر الأمم المتحدة لقانون المعاهدات، رأت ترينيداد وتوباغو أن القواعد الآمرة هي في المقام الأول قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي "ليس فقط لأنه من المستبعد جداً أن تكون [المبادئ العامة للقانون] مصدراً للقواعد الآمرة، بل لأنه من الخطير التعويل على تحديد أوجه التشابه مع القانون الوطني في مسألة بهذه الأهمية الأساسية"، انظر: Official Records of the United Nations Conference on the Law of Treaties, First Session, Vienna, 26 March to 24 May 1968, summary records of the plenary meeting and of the meetings of the Committee of the Whole, 56th meeting, paras. 63-64؛ لكن إيران أفادت أثناء الجلسة السادسة والعشرين للجنة السادسة في عام ٢٠١٦ أن المبادئ العامة للقانون بالمعنى الوارد في إطار المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية "هي أفضل أساس معياري للقواعد الآمرة"، انظر الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، A/C.6/71/SR.26، الفقرة ١٢٠؛ أما الفرع الأمريكي لرابطة القانون الدولي فرأى أن عملية وضع القانون العرفي لا يمكن أن تؤدي منطقياً إلى ظهور قواعد آمرة في مجال الامتناع، بل إن عملية وضع المبادئ العامة للقانون هي أنسب للوفاء بمتطلبات نشوء القواعد الآمرة، انظر: Committee on the Formation of Customary International Law, American Branch of the International Law Association: "The Role of State Practice in the Formation of Customary and *Jus Cogens* Norms of International Law" (January 19, 1989) 20 Sources of Human Rights Law: Custom, *Jus Cogens*, and General Principles' (1989) 12 Australian Yearbook of International Law 104؛ ويذهب لاوتريخت في تقريره عن قانون المعاهدات إلى أن بطلان معاهدة من المعاهدات يمكن أن ينشأ عن "عدم اتساقها مع المبادئ الرئيسية للقانون الدولي التي يمكن اعتبارها مبادئ للسياسة العامة الدولية (النظام الدولي العام (*ordre international public*)). وهذه المبادئ لم تكن لتتبلور بالضرورة في قاعدة قانونية مقبولة بوضوح مثل حظر القرصنة أو الحرب العدوانية. وقد تعبر عن قواعد أخلاقية دولية قاطعة إلى حد أن محكمة دولية ستعتبر أنها تشكل جزءاً من مبادئ القانون التي أقرتها عموماً الأمم المتحدة." (التوكيد مضاف) انظر Report on the Law of Treaties by Sir Hersch Lauterpacht, Special Rapporteur, A/CN.4/63, Yearbook of the International Law Commission, vol. II, 1953, p. 155.

(١٥) The United Nations Conference on International Organizations (UNCIO), Documents, vol. XIV, 167

(١٦) المرجع نفسه، ١٦٤.

(١٧) V. D. Degan, 52; G. Gaja, "General Principles of Law" (2013) Max Planck Encyclopedia of Public International Law 2

مبادئ القانون الدولي<sup>(١٨)</sup>. وذهب إلى أن المبادئ العامة للقانون تشمل المبادئ المشتركة بين النظم القانونية الوطنية والقانون الدولي: فهي مسلّمات قانونية متبعة "في النظم القانونية الوطنية وفي القانون الدولي"<sup>(١٩)</sup>.

٩- وحددت المفاهيم المعنية بمزيد من التحديد في القانون الجنائي الدولي. فوفقاً للمادة ٢١ من نظام روما الأساسي، يشمل القانون الواجب التطبيق للمحكمة الجنائية الدولية "أ) في المقام الأول، هذا النظام الأساسي وأركان الجرائم والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة؛ (ب) في المقام الثاني حيثما يكون ذلك مناسباً، المعاهدات الواجبة التطبيق ومبادئ القانون الدولي وقواعده، بما في ذلك المبادئ المقررة في القانون الدولي للمنازعات المسلحة؛ (ج) وإلا، فالمبادئ العامة للقانون التي تستخلصها المحكمة من القوانين الوطنية للنظم القانونية في العالم" (التوكيد مضاف)<sup>(٢٠)</sup>. وفي سياق نظام روما الأساسي، ذكر بيليه أن "مبادئ القانون الدولي وقواعده" تنحصر في القانون الدولي العربي في حين أن "المبادئ العامة للقانون التي تستخلصها المحكمة من القوانين الوطنية" تكافئ "مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة" الواردة في المادة ٣٨(١)(ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية<sup>(٢١)</sup>. واحتفظت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالترتيب نفسه لتطبيق المصادر، وإن اعتبرت في بعض الحالات، على ما يبدو، أن "القانون الدولي العربي" و"المبادئ العامة للقانون الدولي" و"المبادئ العامة للقانون الجنائي المشتركة بين النظم القانونية الرئيسية في العالم" و"المبادئ العامة للقانون المتوافقة مع المتطلبات الأساسية للعدالة الدولية" مصادر مستقلة<sup>(٢٢)</sup>.

١٠- وفي مجالات أخرى للقانون الدولي، تنسجم الإحالات إلى مفهوم المبادئ العامة للقانون بافتقارها هي أيضاً إلى الوضوح والاتساق. فعلى سبيل المثال، جاء في النص الذي يشير إلى اختيار الأحكام القانونية في قضيتي تحكيم هما قضية شركة النفط الليبية الأمريكية ضد ليبيا وقضية شركة تكساكو ضد ليبيا، ما يلي: "ينظّم هذا الامتياز ويفسّر وفقاً لمبادئ القانون الليبي المشتركة مع مبادئ القانون الدولي، وفي حال عدم وجود هذه المبادئ المشتركة فوفقاً للمبادئ

(١٨) G I Tunkin, "General Principles of Law' in International Law' in M René et. al., *internationale* António (Festschrift für Alfred Verdross: zum 80. Geburtstag (Fink München 1971) 525؛ انظر أيضاً: Augusto Cançado Trindade, *The Construction of a Humanized International Law* (Brill Nijhoff, 2014) 870.

(١٩) المرجع نفسه، 526. Tunkin.

(٢٠) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، (١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨)، المادة ٢١.

(٢١) Alain Pellet, 'Applicable Law' in Antonio Cassese, Paola Gaeta and John R.W.D. Jones, *The Rome Statute of the International Criminal Court: A Commentary* (OUP, 2002) vol. II 1071-1076.

(٢٢) *Prosecutor v. Furundzija*, Judgment, Case No. IT-95-17/1-T, T. Ch. II, 10 December 1998, para. 177؛ *Prosecutor v. Kupreskic et al.*, Judgment, Case No. IT-95-16-T, T Ch؛ (في هذه القضية، رأت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أنه إذا تعذر حل المسألة المعنية بموجب النظام الأساسي، وجب على المحكمة أن تعتمد على "١" قواعد القانون الدولي العربي أو "٢" المبادئ العامة للقانون الجنائي الدولي؛ أو، إن لم تكن فيها هذه المبادئ، "٣" المبادئ العامة للقانون الجنائي المشتركة بين النظم القانونية الرئيسية في العالم؛ أو، إن لم تكن فيها هذه المبادئ، "٤" المبادئ العامة للقانون المتوافقة مع المتطلبات الأساسية للعدالة الدولية".)

العامة للقانون التي تكون المحاكم الدولية قد طبقتها" (التوكيد مضاف)<sup>(٢٣)</sup>. ولوحظ أن محكمة المطالبات بين إيران والولايات المتحدة أشارت مراراً إلى "المبادئ العامة للقانون الدولي"، وإن لم يكن واضحاً إن كان المقصود بذلك هو القانون الدولي العرفي أو "مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة"<sup>(٢٤)</sup>.

١١ - وخلاصة القول إنه بالنظر إلى الخلافات الفقهية التي لم تُحل بعد فيما يخص هذا المفهوم، لا يزال ينقص فهم متفق عليه عموماً للمبادئ العامة للقانون، وعلاقتها بمفاهيم أخرى ذات صلة مثل "المبادئ العامة للقانون الدولي" و"المبادئ الأساسية". ولا تزال توجد، بوجه خاص، تساؤلات حول ما إذا كانت تقتصر على المبادئ المعترف بها في المحاكم الوطنية أو ما إذا كان يمكن أيضاً استخلاصها من مصدر دولي، وما إذا كان يمكن إيجاد مبادئ عامة للقانون في سياق أخلاقي. وتنعكس هذه التساؤلات في الاجتهاد القضائي للمحاكم والهيئات القضائية الدولية.

### ٣ - تطبيق المبادئ العامة للقانون

١٢ - اعترفت المحاكم والهيئات القضائية الدولية عموماً بالمبادئ العامة للقانون مصدراً مستقلاً للقانون الدولي وطبقته في الممارسة العملية، رغم ما يكتنفها من لا يقين فقهي. ومع أن محكمة العدل الدولي الدائمة ومحكمة العدل الدولية توختا الحذر في تطبيق هذا المصدر بشكل صريح<sup>(٢٥)</sup>، أدت المبادئ العامة للقانون دوراً أكبر في مجالات القانون الدولي التي تشارك فيها جهات فاعلة من غير الدول، مثل القانون الجنائي الدولي وقانون الاستثمار الدولي<sup>(٢٦)</sup>.

١٣ - وقد أشارت محكمة العدل الدولي الدائمة، صراحةً أو ضمناً، إلى المبادئ العامة التالية: لوائح القانون حق تفسيره (*ejus est interpretare legem cujus condere*)<sup>(٢٧)</sup>، ولا يقضي المرء لنفسه بنفسه (*nemo iudex in re sua*)<sup>(٢٨)</sup>، ورد الشيء إلى أصله (*restitution in integrum*)<sup>(٢٩)</sup>،

(٢٣) *Libyan American Oil Company v. Government of Libyan Arab Republic* 20 I.L.M. (1981) 33; *Texaco Overseas Petroleum Company v. Government of Libyan Arab Republic* (Jan. 19, 1977), 17 I.L.M. 3 (1978) 14.

(٢٤) Grant Hanessian, "'Principles of Law' in the Iran-US Claims Tribunal" (1989) *Columbia Journal of Transnational Law* 323, referring to *R.J. Reynolds Tobacco Co. v. Gov't of the Islamic Republic of Iran*, Award No. 145-35-3 (July 31, 1984), 7 Iran-U.S. C.T.R. 181, 191; *Iranian Customs Admin. v. United States*, Award No. 105-B-16-1 (Jan. 18, 1984), 5 Iran-U.S. C.T.R. 94, 95, 99; *Flexi-Van Leasing, Inc. v. Islamic Republic of Iran*, order filed Dec. 20, 1982, 1 Iran-U.S. C.T.R. 455, 457-58.; *ARCO Iran, Inc. v. Gov't of the Islamic Republic of Iran*, Award No. 311-74/76/81/150-3 (July 14, 1987), 16 Iran-U.S. C.T.R. 14, (طبقت المحكمة "المبادئ العامة للقانون التجاري والدولي" على المسائل التعاقدية)، p. 27-28.

(٢٥) Giorgio Gaja, 6

(٢٦) N. Wühler, 'Application of General Principles' (1996) ICCA Congress Series no. 7, 553

(٢٧) *Question of Jaworzyna*, Advisory Opinion, PCIJ Series B, No. 8, 37

(٢٨) *Interpretation of Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne*, Advisory Opinion, PCIJ Series B, No. 12, 32

(٢٩) *Chorzow Factory case*, PCIJ Series A, No. 9, 30

والإغلاق الحكمي (*estoppel*)<sup>(٣٠)</sup>، ومبدأ تحديد الاختصاص (*competence-competence*)<sup>(٣١)</sup>. ومن الأمثلة على إحالة محكمة العدل الدولية إلى المبادئ العامة للقانون ما يلي: حجية الأمر المقضي به (*res judicata*)<sup>(٣٢)</sup>، وتكافؤ الأطراف<sup>(٣٣)</sup>، ومبدأ العقد شريعة المتعاقدين (*pacta sunt servanda*)<sup>(٣٤)</sup>. هذه أمثلة على مبادئ عامة للقانون تكاد توجد في جميع النظم القانونية القائمة.

١٤ - وعلاوة على ذلك، يبدو أن المحاكم لم تدرك أن المبادئ العامة للقانون تقتصر على المبادئ المستخلصة من القانون الداخلي. فعلى سبيل المثال، احتجت محكمة العدل الدولي الدائمة بـ "المبدأ المقبول عالمياً في المحاكم الدولية والمنصوص عليه في العديد من الاتفاقيات"<sup>(٣٥)</sup>، و"المبدأ المقبول عموماً في الاجتهاد القضائي لهيئات التحكيم، وكذلك في المحاكم الوطنية"<sup>(٣٦)</sup>، و"مبدأ من مبادئ القانون الدولي، بل حتى مفهوم قانوني عام"<sup>(٣٧)</sup>. وأشارت محكمة العدل الدولية إلى "المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية [منع الإبادة الجماعية]" بوصفها "مبادئ تعترف الأمم المتحدة بأنها ملزمة للدول"<sup>(٣٨)</sup>. وفي قضية نيكاراغوا، أشارت المحكمة إلى "المبادئ العامة الأساسية للقانون الإنساني"<sup>(٣٩)</sup>. وفي قضية تيمور الشرقية، أشارت المحكمة إلى مبدأ تقرير الشعوب مصيرها باعتبارها "أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر"<sup>(٤٠)</sup>. وليس من الواضح ما إذا كانت المبادئ المشار إليها في هذه القضايا مبادئ عامة بالمعنى المقصود في المادة ٣٨(ج)<sup>(٤١)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن وجهات نظر

- (٣٠) المرجع نفسه، ٣١؛ 53, 69؛ PCIJ Series A/B, No. 53, 69.
- (٣١) *Interpretation of Greco-Turkish Agreement*, Advisory Opinion, PCIJ Series B, No. 16, 20.
- (٣٢) *Case Concerning the UN Administrative Tribunal*, Advisory Opinion, ICJ Reports 1954, 53.
- (٣٣) *Judgments of the Administrative Tribunal of the ILO upon complaints made against the UNESCO*, Advisory Opinion, ICJ Reports 1956, 85; *Application for Review of Judgment No. 158 of the United Nations Administrative Tribunal*, Advisory Opinion, ICJ Report 1973, 181; *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide*, Judgment, ICJ Reports 2007, para. 114.
- (٣٤) *Nuclear Tests (Australia v. France) case*, ICJ Reports 1974, 268.
- (٣٥) *Electricity Company of Sofia and Bulgaria*, PCIJ Series A/B, No. 79, 199 (بشأن المبدأ القائل بأن الأطراف في قضية يجب أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يمكن أن تخل بتنفيذ القرار المرتقب صدوره، ويجب ألا تتخذ أي خطوة يمكن أن توجع النزاع).
- (٣٦) *Factory of Chorzow (Jurisdiction)* PCIJ Series A, No. 9, 31 (بشأن الالتزام بجبر الضرر).
- (٣٧) *Factory of Chorzow (Merits) case*, PCIJ Series A. No. 17, 29.
- (٣٨) *Reservations to the Convention on Genocide*, Advisory Opinion, ICJ Reports 1951, 23.
- (٣٩) *Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua*, Merits, I.C.J. Reports 1986, pp. 113-115, 129-130, paras. 218, 220 and 255.
- (٤٠) *East Timor (Portugal v. Australia) case*, Judgment, I.C.J. Reports 1995, p. 201, para. 29.
- (٤١) البعض لم يعتبرها من المبادئ العامة للقانون في حين أصر آخرون أن هذه المبادئ مشمولة بالمادة ٣٨(ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. انظر مثلاً: Brian D. Lepard, 'The Relationship between Customary International Law and General Principles of Law' in B. D. Lepard, *Customary International Law: A New Theory with Practical Applications* (2010 CUP) 162; Alston, 'The Sources of Human Rights Law: Custom, Jus Cogens and General Principles of Law' *South West Africa Case*, Second Phase, (1989) 12 *Australian Yearbook of International Law* 82; T. Meron, *Human Rights and Humanitarian Norms as Customary Law* (1989 OUP) 97 and 134.

أخرى بشأن المبادئ العامة للقانون في آراء مخالفة ومستقلة صدرت في قضايا معروضة على محكمة العدل الدولية<sup>(٤٢)</sup>.

١٥- وأوردت المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية المزيد من الإشارات إلى المبادئ العامة للقانون. فهذه المبادئ يمكن أن يكون لها دور حاسم في مسائل بالغة الأهمية<sup>(٤٣)</sup>. وكثيراً ما تم اللجوء إلى المبادئ العامة للقانون في مسائل موضوعية وكذلك في مسائل إجرائية. ففي المسائل الموضوعية، احتج بمبدأ الإكراه كعامل مخفف في إصدار الأحكام<sup>(٤٤)</sup>، وبمبدأ التناسب في إصدار الأحكام<sup>(٤٥)</sup>، وبمبدأ "لا عقوبة إلا بنص" (*nulla poena sine lege*)<sup>(٤٦)</sup>، وبالمبدأ القائل بأن إثبات المسؤولية الجنائية يتطلب تحليلاً للعناصر الموضوعية والذاتية للجريمة<sup>(٤٧)</sup>. وفيما يخص القواعد الإجرائية، استشهد بالمبادئ المتعلقة بعبء الإثبات<sup>(٤٨)</sup>، وبأنه لا ينبغي محاكمة المتهم غيابياً<sup>(٤٩)</sup>، وبعدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين (*non bis in idem*)<sup>(٥٠)</sup>.

١٦- وفي مجال قانون الاستثمار الدولي، لوحظ أن المبادئ العامة للقانون تؤدي دوراً بارزاً<sup>(٥١)</sup>. وتشمل المبادئ العامة للقانون التي استشهدت بها محاكم الاستثمار الدولية ما يلي: التعويض

- (٤٢) فعلى سبيل المثال، ذهب القاضي تاناكا في رأيه المخالف في قضية جنوب غرب أفريقيا إلى أنه "... لا مرء في أن الفقرة ١ (ج) من المادة ٣٨ تتضمن بعض العناصر المتأصلة من عناصر القانون الطبيعي. وهي توسع نطاق مفهوم مصادر القانون الدولي إلى ما يتجاوز حدود مذهب القانون الوضعي الذي يفيد أنه لما كانت الدول ملتزمة بمحض إرادتها فما القانون الدولي سوى قانون رضاء الدول وتقيدتها الذاتي. بيد أن وجهة النظر هذه، في اعتقادنا، تنقضها بوضوح الفقرة ١ (ج) من المادة ٣٨"، انظر: *South West Africa Case, Second Phase*, I.C.J. Reports 1966, dissenting opinion of Judge Tanaka, 298؛ وبالمثل، أكد القاضي كانسادو ترينداد في رأيه المستقل في قضية *طاحونتي اللباب* أن "المبادئ العامة للقانون، في ضوء القانون الطبيعي (الذي يسبق تاريخياً القانون الوضعي) تتناول أصول القانون الدولي وأسسها، وتوجه تفسير قواعده وتطبيقها، وتشير إلى بعدها العالمي". وإذا قال إنه "لا يوجد ما يمنع اللجوء إلى المبادئ العامة للقانون المعترف بها في القانون الداخلي وفي القانون الدولي"، أكد أن مبدأ المنع ومبدأ التحوط، المكرسين في صكوك دولية مثل إعلان استوكهولم وإعلان ريو، هما من المبادئ العامة للقانون. انظر: *Pulp Mills on the River Uruguay case*, I.C.J. Reports 2010, separate opinion of Judge Cançado Trindade.
- (٤٣) F. O. Raimondo, *General Principles of Law in the Decisions of International Criminal Courts and Tribunals* (Brill/Nijhoff, 2008) 77-164.
- (٤٤) *Prosecutor v. Erdemovic*, Joint Separate Opinion of Judge McDonald and Judge Vohrah, Case No. IT-96-22-A, App. Ch., 7 October 1997, para. 40, 55-72.
- (٤٥) *Prosecutor v. Bakid*, Judgment, Case No. IT-95-14-T, T. Ch. I, 3 March 2000, para. 796.
- (٤٦) *Prosecutor v. Delalić et al.*, Judgment, Case No. IT-96-21-T, T. Ch. II, 16 November 1998, para. 402.
- (٤٧) المرجع نفسه، الفقرة ٤٢٥.
- (٤٨) المرجع نفسه، الفقرات ٥٩٩-٦٠٤.
- (٤٩) *Prosecutor v. Sesay et al.*, Ruling on the Issue of the Refusal of the Third Accused, Augustine Gbao, to Attend Hearing of the Special Court for Sierra Leone on 7 July 2004 and Succeeding Days, Case No. SCSL- 04-15-T, T Ch., 12 July 2004, para. 10.
- (٥٠) *Prosecutor v. Tadić*, Decision on the Defence Motion on the Principle of *Non Bis in Idem*, Case No. IT-94-1-T, T. Ch. II, 14 November 1995, paras. 2-4.
- (٥١) Tarcisio Gazzini، انظر أيضاً؛ C. Schreuer, *The ICSID Convention: A Commentary* (CUP 2004) 94 'General Principles of Law in the Field of Foreign Investment' (2009) 10 *Journal of World Investment and Trade*, 103؛ and A. McNair, 'General Principles of Law Recognized by Civilized Nations' (1957) 33 *BYIL* 15 (دُكر أن المبادئ العامة للقانون "ستثبت جدواها في تطبيق وتفسير عقود [الدول]، التي يحسن من باب الفعالية أن تنظمها المبادئ العامة للقانون على أن تنظمها القواعد الخاصة لأي نظام إقليمي بعينه، وتستثنى من ذلك العقود المبرمة بين الدول التي لا تخضع لأحكام القانون الدولي العام بالمعنى الضيق").

يشمل الخسارة المتكبدة (*damnum emergens*) والكسب الفائت (*lucrum cessans*)<sup>(٥٢)</sup>، وحسن النية<sup>(٥٣)</sup>، وحجية الأمر المقضي به (*res judicata*)<sup>(٥٤)</sup>، ومبدأ تحديد الاختصاص (-*competence-competence*)<sup>(٥٥)</sup>، والبيئة على من ادعى<sup>(٥٦)</sup>، والإثراء غير المشروع<sup>(٥٧)</sup>، وليس للأطراف أن تستفيد قانوناً من باطل صدر عنها<sup>(٥٨)</sup>. ويمكن أن تؤدي المبادئ العامة للقانون دوراً حاسماً في التحكيم في قضايا الاستثمار. فعلى سبيل المثال، ألغت اللجنة المختصة قرار المحكمة في قضية كلوكنر ضد الكاميرون لتخلفها عن تقديم أدلة كافية تؤيد وجود مبدأ عام<sup>(٥٩)</sup>. وعند تفسير مفهوم "المعاملة العادلة والمنصفة"، لجأت محاكم الاستثمار إلى مبادئ منها حسن النية<sup>(٦٠)</sup>، ومراعاة الأصول القانونية<sup>(٦١)</sup>، والتناسب<sup>(٦٢)</sup>، وغيرها<sup>(٦٣)</sup>.

- (٥٢) *Amco Asian Corporation and Others v. Indonesia*, ICSID ARB/81/1, Award of November 20, 1984, 89 ILR (1992) 405, p. 504.
- (٥٣) *Terniras Medioambientales Tecmed, S.A. v. Mexico*, ICSID ARB(AF)/00/2, Award, 29 May 2003, para 153; *Canfor Corporation v. United States, Terminal Forest Products Ltd. v. United States* (Consolidated NAFTA / UNCITRAL), Preliminary Question, 6 June 2006, para 182; *Sempra Energy International v. Argentina*, ICSID ARB/02/16, Award, 28 September 2007, para 297.
- (٥٤) *Waste Management v. Mexico (II)*, ICSID ARB(AF)/00/3, Jurisdiction, 26 June 2002, paras 39 and 43, رأت المحكمة أنه "ما من شك في أن حجية الأمر المقضي به" (*res judicata*) مبدأ من مبادئ القانون الدولي، بل هو مبدأ من المبادئ العامة للقانون بالمعنى المقصود في المادة ٣٨(١)(ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وقد قبل الطرفان بذلك فعلاً. (التوكيد مضاف).
- (٥٥) *Sociedad Anonima Eduardo Vieira v. Chile*, ICSID ARB/04/7, Award, 21 August 2007, para 203.
- (٥٦) *Salini Costruttori S.p.A. and Italstrade S.p.A v. The Hashemite Kingdom of Jordan*, ICSID ARB/02/13, Award, 31 January 2006, para. 70, ذكرت المحكمة أن "من المبادئ القانونية الراسخة أن على المدعي إثبات الوقائع التي يستند إليها لدعم ادعائه". انظر أيضاً: *Asian Agricultural Products Limited v. Sri Lanka*, ICSID ARB/87/3, Award, 27 June 1990 603, para 56; *Autopista Concesionada de Venezuela, C.A. v. Venezuela*, ICSID ARB/00/5, Award, 23 September 2003, para 110; *Corporation v. Mexico*, UNCITRAL (NAFTA), Award, 26 January 2006, para 95.
- (٥٧) *Sea-Land Services Inc v. Iran*, 6 Iran US Cl. Trib. Rep. (1984) 149, p. 168, رأت المحكمة أن مفهوم الإثراء غير المشروع ترجع أصوله إلى القانون الروماني [...] وهو مدون أو معترف به قضائياً في الغالبية العظمى من النظم القانونية الوطنية في العالم، ومن المسلم به على نطاق واسع أنه أدمج في فئة المبادئ العامة للقانون التي يمكن أن تطبقها المحاكم الدولية. وفي تاريخ أحدث عهداً، أشارت المحكمة في قضية *Saluka Investments v. Czech Republic*, UNCITRAL, Partial Award, 17 March 2006, para 449 إلى إن مفهوم الإثراء غير المشروع مفهوم معترف به بوصفه أحد المبادئ العامة للقانون الدولي. وهو يمنح أحد الطرفين الحق في استرداد أي شيء ثمين أخذه أو تسلمه الطرف الآخر بلا مبرر قانوني. (التوكيد مضاف).
- (٥٨) *Sempra Energy International v. Argentina*, ICSID ARB/02/16, Award, 28 September 2007, para 353.
- (٥٩) *Klöckner Industrie-Anlagen GmbH and others v. Cameroon*, ICSID Case No. ARB/81/2, Decision on Annulment, 3 May 1985, 243.
- (٦٠) *Sempra Energy International v. Argentina*, ICSID ARB/02/16, Award, 28 September 2007, para 298.
- (٦١) *Waste Management Inc. v. Mexico*, para. 98.
- (٦٢) *MTD Equity Sdn. Bhd and MTD Chile S.A v. Chile*, ICSID ARB/01/7, Award, 25 May 2004, para. 109.
- (٦٣) انظر: Tarcisio Gazzini, 118.

١٧- وفيما يخص محكمة المطالبات بين إيران والولايات المتحدة، لوحظ أنها لجأت إلى المبادئ العامة للقانون لتجنب الاختيار بين قوانين إيران أو الولايات المتحدة أو بلد ثالث<sup>(٦٤)</sup>. ولوحظ أيضاً أن المحكمة طبقت "المبادئ العامة للقانون" في الحالات التي كان من شأن تطبيق القانون الوطني الساري عليها بخلاف ذلك سيؤدي إلى نتيجة غير عادلة<sup>(٦٥)</sup>. وعلاوة على ذلك، لم تفرق المحكمة بين عملها في مجال القانون الدولي العام وعملها في مجال القانون الخاص، وعمدت في كليهما إلى تطبيق "المبادئ العامة للقانون"<sup>(٦٦)</sup>.

١٨- وعلى الرغم من ورود عدد كبير من الإشارات إلى المبادئ العامة للقانون في مختلف مجالات القانون الدولي، ما زالت منهجية تحديد هذه المبادئ غير واضحة. ووجهت انتقادات مفادها أن المحاكم والهيئات القضائية الدولية تطبق "مبادئ عامة" غير معترف بها عموماً<sup>(٦٧)</sup>. ولوحظ أيضاً أن حصر المبادئ العامة للقانون في المبادئ المعترف بها عموماً في القوانين الوطنية في جميع أرجاء العالم، يمكن أن يثير صعوبات عندما تعالج محكمة أو هيئة قضائية مسألة التي لا يمكن بنسبتها تحديد مبدأ مقبول على نطاق واسع<sup>(٦٨)</sup>. وفي هذا الصدد، لا تزال بعض المسائل الحاسمة بلا حل، الأمر الذي يثير قدراً من عدم اليقين القانوني، ويهدد عدالة القضاء. وتشمل هذه المسائل معايير تحديد ما إذا كان المبدأ "معترفاً به عموماً"، ونطاق البحوث المقارنة عند استخلاص مبادئ عامة من القوانين الوطنية، وكيفية تصنيف الأسر والنظم القانونية عند إجراء

(٦٤) American Bell Int'l, Inc. v. Islamic Republic of Iran, 9 Iran-U.S. C.T.R. 107 Award No. 255-48-3 (Sept. 19, 1986), 12 Iran-U.S. C.T.R. 170 (1986); *Questech, Inc. v. Ministry of National Defense of the Islamic Republic of Iran*, Award No. 191-59-1 (Sept. 25, 1985) (1985); *Aeronutronic Overseas Servs., Inc. v. Government of the Islamic Republic of Iran*, Award No. ITM 44-158-1 (Aug. 24, 1984), 7 Iran-U.S. C.T.R. 217 (1984); *Gould Mktg., Inc. v. Ministry of Defense of the Islamic Republic of Iran*, Award No. 136-49/50-2 (June 22, 1984), 6 Iran-U.S. C.T.R. 272, 274 (1984) (كان أحد عقود بيع معدات الاتصالات ينص على تطبيق قانون كاليفورنيا. وذكرت المحكمة أن "القانون الأمريكي" يتضمن "المبدأ العام" القاضي بأنه إذا أُهي عقد لاستحالة تنفيذه "حسبت المبالغ المستحقة بموجب العقد بما يتناسب مع ما أُنجز منه". وأشارت المحكمة أيضاً إلى القانون الإنكليزي ولاحظت "وجود قاعدة مماثلة في القانون المدني". المرجع نفسه. في الصفحة ٢٧٤، الحاشية ١. وطبقت المحكمة أيضاً "مبادئ عامة" لقانون الكفالة، لتشتترط على المدعي أن يتيح للمدعى عليه معدات معينة يحتفظ بها له. المرجع نفسه. في الصفحة ٢٧٩. انظر أيضاً: *Morgan Equip. Co. v. Islamic Republic of Iran*, Award No. 100-28-2 (Dec. 27, 1983), 4 Iran-U.S. C.T.R. 272 (1983) (رفضت المحكمة الحجة التي ساققتها الجهة المدعية من أنه يحق لها أن تحصل، بموجب قانون ولاية أيداهو، على تعويض بوصفها طرفاً ثالثاً مستفيداً فيما يخص بعض أوامر الشراء التي ينظمها قانون الولاية)؛ *R.J. Reynolds Tobacco Co. v. Gov't of the Islamic Republic of Iran*, Award No. 145-35-3 (July 31, 1984), 7 Iran-U.S. C.T.R. 181 (1984).

(٦٥) *CMI International, Inc. v. Ministry of Roads and Transportation and Islamic Republic of Iran*, Award No. 99-245-2 (Dec. 27, 1983), 4 Iran-U.S. C.T.R.; See also Grant Hanessian, 329-330 (1983). أيضاً: Grant Hanessian, 329-330 (1983).

(٦٦) Grant Hanessian, 350 (1983).

(٦٧) F. O. Raimondo, 88 (1983); انظر أيضاً 190 (1974) G. I. Tunkin, *Theory of International Law* (HUP) (بمحرر المؤلف من مغبة استخدام "المبادئ العامة للقانون" لإعلان أن مبادئ بعض النظم القانونية ملزمة للجميع).

(٦٨) Michael Akehurst, 'Equity and General Principles of Law' (1976) 25(4) *International and Comparative Law Quarterly* 825 (1976).

هذا التحليل، وكيفية اختيار قوانين وطنية تمثيلية، وما إذا كان يتعين تكييف هذه المبادئ مع التطبيق الدولي عند إجراء عمليات القياس وكيفية القيام بذلك.

#### ٤ - نطاق الموضوع والمسائل القانونية اللازم معالجتها

١٩ - استناداً إلى المعلومات المبينة أعلاه، يمكن للجنة أن توضح طبيعة المبادئ العامة للقانون التي تستخدمها الدول والمحاكم والهيئات القضائية الدولية والمنظمات والهيئات الدولية ونطاق هذه المبادئ وطريقة تحديدها. ومن دون استبعاد مسائل أو جوانب أخرى متصلة بهذا الموضوع، يمكن للجنة أن تحلل، بوجه خاص، ما يلي:

'١' طبيعة المبادئ العامة للقانون ونطاقها؛

(أ) نطاق المبادئ العامة للقانون والمصطلحات الخاصة بها، ولا سيما علاقتها بمفاهيم مثل "مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة" و"المبادئ العامة للقانون الدولي" و"المبادئ الأساسية للقانون"؛

(ب) طبيعة المبادئ العامة للقانون وأصولها؛

(ج) المبادئ العامة للقانون باعتبارها مصدراً قائماً بذاته مستقلاً عن المعاهدات والقانون الدولي العرفي؛

(د) وظائف المبادئ العامة للقانون؛

'٢' علاقة المبادئ العامة للقانون بالمصدرين الرئيسيين الآخرين للقانون الدولي: أي المعاهدات والقانون الدولي العرفي؛

'٣' طرائق تحديد المبادئ العامة للقانون؛

'٤' مسائل أخرى<sup>(٦٩)</sup>.

٢٠ - ويمكن للجنة أن تشير إلى عدد من الأمثلة على المبادئ العامة للقانون طوال فترة نظرها في الموضوع، ويمكنها إدراجها في شروح الاستنتاجات التي سعتهم.

#### '١٤' طبيعة المبادئ العامة للقانون ونطاقها

٢١ - سيكون مهماً أن تعمد اللجنة أولاً إلى تحليل تعريف "المبادئ العامة للقانون" وتوضيحه من أجل تحديد نطاق الموضوع. ويُقترح أن تكون "مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة" الواردة في المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية محور التركيز الرئيسي لهذه الدراسة، وأن يجري تحليل تعريف

(٦٩) كأن تكون المبادئ العامة للقانون أيضاً مصدراً من مصادر قانون دولي بعينه. فعلى سبيل المثال، لوحظ أن محكمة العدل للجماعات الأوروبية تقتصر عادةً على دراسة قوانين الدول الأعضاء من أجل استخلاص مبادئ عامة للقانون تخص النظام الإقليمي. انظر: Michael Akehurst, 'Equity and General Principles of Law', 18 International and Comparative Law Quarterly (1976) 25(4) 821, citing *X v. Council* [1972] 18 E.C.R. 575, 593؛ *Advocate-General Warner in Commission v. Council* [1973] E.C.R. 1205؛ *Werhahn v. Council* [1973] E.C.R. 1229, 1259-1260؛ *Slander v. Ulm* [1969] Recueil 419, 425

"المبادئ العامة للقانون" في ضوء علاقتها بمفاهيم أخرى مثل "المبادئ العامة للقانون الدولي" و"المبادئ الأساسية" و"مبادئ الإنصاف".

٢٢- ويمكن بحث طبيعة المبادئ العامة للقانون وخصائصها في ضوء التطور التاريخي لهذا المفهوم، وفي ضوء الإحالات الصريحة والضمنية إلى هذه المبادئ في الممارسة القانونية الدولية. فعلى سبيل المثال، يمكن للجنة أن تدرس قرارات التحكيم والمعاهدات الأولى التي اعترفت بالمبادئ العامة للقانون مصدراً من مصادر القانون الدولي؛ ويمكنها أن تدرس أيضاً السياق والمناقشات التي أفضت إلى إدراج "مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة" في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة ثم في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. ويمكن أيضاً بحث الإحالات إلى هذا المفهوم، وإلى المفاهيم المتصلة به، في المعاهدات والاجتهاد القضائي للمحاكم وهيئات القضائية، وفي التشريعات الوطنية والصكوك الدولية.

٢٣- ومن المسائل المتصلة والمهمة أيضاً مسألة منشأ المبادئ العامة للقانون. وينبغي للجنة أن تنظر في ما إذا كانت المبادئ العامة للقانون تُستخلص حصراً من عموم القوانين الوطنية للدول، أو ما إذا كان يمكن استخلاصها من مصادر أخرى، تعترف بها الدول، مثل النظام القانوني الدولي والعلاقات الدولية.

٢٤- وينبغي أيضاً توضيح موقع المبادئ العامة للقانون ضمن النظام القانوني الدولي. وينبغي بوجه خاص تقييم المبادئ العامة للقانون من حيث كونها مصدراً مستقلاً للقانون الدولي، وعلاقتها بالمعاهدات والقانون الدولي العربي.

٢٥- وينبغي أيضاً دراسة وظائف المبادئ العامة للقانون. وكما ذُكر أعلاه، رأى بعض الفقهاء أن الوظيفة الرئيسية للمبادئ العامة للقانون إنما هي "سد الثغرات" في القانون الدولي، في الحالات التي لا يوجد فيها حكم تعاهدي أو قاعدة من قواعد القانون الدولي العربي<sup>(٧٠)</sup>. ونسب آخرون إلى المبادئ العامة للقانون دوراً أوسع من حيث إنها تساهم في تشكيل نظام القانون الدولي وتدعيمه، وتقدم التوجيه في تفسير المعاهدات والأعراف وتطبيقها<sup>(٧١)</sup>. ويمكن للجنة أن تدرس كيف اتخذت المبادئ العامة للقانون، على مر الزمن، أدواراً ووظائف مختلفة فأسهمت في تطوير النظام القانوني الدولي، وكذلك النظم المتخصصة للقانون الدولي.

٢٦- ويمكن للجنة أيضاً، بوجه خاص، أن تنظر في الأساس المنطقي للمبادئ العامة للقانون والوظائف الأساسية التي تؤديها عندما تطبقها المحاكم وهيئات القضائية الدولية والأجهزة الدولية، وعندما تلجأ إليها الدول في علاقاتها الدولية والمحاكم الوطنية في اجتهادها القضائي الداخلي.

٢٧- ومن الجوانب المتصلة بذلك كون المبادئ العامة للقانون مصدراً للحقوق والواجبات القانونية. ويمكن للجنة، بوجه خاص، أن تدرس المجالات التي تنظم فيها المبادئ العامة للقانون سلوك أعضاء المجتمع الدولي بإتاحة قواعد موضوعية وإجرائية (مثل مبدأ حسن النية أو مبدأ عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين (*non bis in idem*)).

(٧٠) .Vladimir-Djuro Degan, A Source of General International Law (Martinus Nijhoff 1997) 40-41

(٧١) Antônio Augusto Cançado Trindade, The Construction of a Humanized International Law (Brill .Nijhoff, 2014) 870; C. W. Jenks, *The Common Law of Mankind* (Stevens, 1958) 106

## ٢٢٤ علاقة المبادئ العامة للقانون بالمعاهدات والقانون الدولي العرفي

٢٨- كما تجلّى في الاجتهاد القضائي الدولي المشار إليه أعلاه، اعْتُرف بالمبادئ العامة للقانون مصدراً رئيسياً من مصادر القانون الدولي، ومصدراً مستقلاً عن المعاهدات والقانون الدولي العرفي. إلا أن المبادئ العامة للقانون قد تنشأ بينها وبين المصدرين الرئيسيين الآخرين للقانون الدولي، أي المعاهدات والقانون الدولي العرفي، علاقة ترابط. وينبغي دراسة العلاقة وأشكال التفاعل القائمة بين المبادئ العامة للقانون والمعاهدات، وبينها وبين القواعد العرفية. فعلى سبيل المثال، يمكن دراسة كيفية إسهام كل من المبادئ العامة للقانون والمعاهدات والقواعد العرفية في إنشاء وتطوير بعضها بعضاً، والوظيفة التي يمكن أن تؤديها المبادئ العامة للقانون في تقديم المساعدة والتوجيه في تطبيق وتفسير المعاهدات والقانون الدولي العرفي، وإمكانية وجود المبادئ العامة للقانون بموازاة ما يقابلها من قواعد في المعاهدات والقانون الدولي العرفي.

## ٢٢٤ طرائق تحديد المبادئ العامة للقانون

٢٩- من المسائل البالغة الأهمية طريقة تحديد المبادئ العامة للقانون. ففيما يخص المبادئ العامة المستخلصة من أحكام القانون الوطني المشتركة بين النظم القانونية في العالم أجمع، ينبغي للجنة أن تدرس مسائل تشمل معايير تحديد الاعتراف المشترك بمبدأ من المبادئ في النظم القانونية في مختلف أرجاء العالم؛ وطريقة استخلاص المبادئ العامة للقانون، ونطاق البحث المقارن وعمقه، إذا لزم مثلاً إجراء تحليل مقارن، وتصنيف الأسر أو النظم القانونية عند إجراء هذا التحليل، وما إذا كان يتعين تكييف المبادئ المستخلصة من القوانين الوطنية مع النظام القانوني الدولي وكيفية القيام بذلك. وإذا أثبتت الدراسة المشار إليها في الفرع أعلاه أن المبادئ العامة للقانون يمكن استخلاصها أيضاً من النظام القانوني الدولي الذي تعترف به الدول فإنه ينبغي للجنة أيضاً أن تساعد على توضيح معايير وطرائق تحديد المبادئ العامة للقانون المستخلصة من مصادر مثل المعاهدات والصكوك الدولية غير الملزمة، والقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم والهيئات القضائية الدولية، وما إلى ذلك.

## ٢٤٤ مسائل أخرى

٣٠- لوحظ أنه إذا كانت الهيئات القضائية الدولية ذات الاختصاص العام قد حرصت على استخلاص مبادئ عامة من النظم القانونية في العالم أجمع، فإن الهيئات القضائية الإقليمية قصرت في بعض الأحيان نطاق بحثها المقارن على القوانين الوطنية لدولها الأعضاء<sup>(٧٢)</sup>. وفي هذا السياق، يمكن للجنة أن تبحث في وجود هذه المبادئ القانونية ومركزها القانوني، وتقديم توضيحات وإرشادات في هذا الصدد.

(٧٢) Michael Akehurst, 818-825؛ انظر أيضاً "Procureur de la Republique v. Association de defense des bruteurs d'huiles usages (ADBHU), Case 240/83, para. 9: "إن مبادئ حرية حركة السلع وحرية المنافسة، بالاقتران مع حرية التجارة بوصفها حقاً أساسياً، هي مبادئ عامة لقانون الجماعة تكفل المحكمة احترامها" (التوكيد مضاف)؛ 7. 419 [1969] ECR 26/69: "حقوق الإنسان الأساسية مكرسة في المبادئ العامة لقانون الجماعة وتحميها المحكمة" (التوكيد مضاف).

## ٥- أسلوب عمل اللجنة في هذا الموضوع

- ٣١- تستند هذه الدراسة في المقام الأول إلى ممارسة الدول، والمعاهدات وتاريخ صياغتها، والصكوك الدولية الأخرى، والقرارات القضائية الصادرة عن المحاكم والهيئات القضائية الدولية والإقليمية والوطنية، والتشريعات الوطنية.
- ٣٢- وستؤخذ في الاعتبار أيضاً آراء الفقهاء وتحليلاتهم وستقيم في ضوء الممارسة الدولية.

## ٦- الموضوع يستوفي شروط اختيار المواضيع الجديدة

- ٣٣- إن موضوع "المبادئ العامة للقانون" يستوفي شروط اختيار المواضيع الجديدة التي وضعتها اللجنة لأنه يعبر عن احتياجات المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. ويجدر بالذكر أن مصدر القانون الدولي هذا ما برح يُستخدم منذ أكثر من قرن، وما زال يُعتمد عليه، لكن طبيعته ونطاقه وأصوله ومعايير وطرائق تحديده ما زال يكتنفها عدم الوضوح.
- ٣٤- وأصدرت أمانة اللجنة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ تقريراً بعنوان مواضيع يمكن النظر فيها مع مراعاة استعراض قائمة المواضيع التي أعدت في ١٩٩٦ في ضوء التطورات اللاحقة (A/CN.4679/Add.1). وأوردت الأمانة موضوع "المبادئ العامة للقانون" على رأس قائمة بستة مواضيع. ويُفترض أن تنظر اللجنة للمرة الأولى بتعمق في المبادئ العامة للقانون بوصفها مصدراً من مصادر القانون الدولي.
- ٣٥- وبالنظر إلى وفرة ممارسة الدول في هذا المجال وأمثلة تطبيق مختلف المحاكم والهيئات القضائية لهذا المصدر من مصادر القانون الدولي، فضلاً عن التاريخ الطويل لتطويرة الفقهي، سيكون عمل لجنة القانون الدولي في هذا الموضوع ملموساً وعملياً، ويمكنه أن يوفر الوضوح والتوجيه في فهم هذا المصدر من مصادر القانون وتحديده وتطبيقه.
- ٣٦- وبناءً على ما تقدم، ستكون للاستنتاجات والشروح المتوقع الخروج بها نتيجة نظر اللجنة في موضوع "المبادئ العامة للقانون" فوائد للدول والمنظمات الدولية والمحاكم والهيئات القضائية الدولية وكذلك للفقهاء والممارسين في مجال القانون الدولي.

## ٧- ثبت مراجع مختارة

### Scholarly Work

- Acosta Alvarado, P.A., *Los principios generales del derecho y las normas tipo principio. Su conceptualización y uso en el ordenamiento internacional*, 25 Rev. Derecho del Estado 193 (2010)
- Akehurst, M., *Equity and General Principles of Law*, 25 Int'l & Comp. L.Q. 4 (1976)
- Akehurst, M., *Note: The Hierarchy of the Sources of International Law*, 47 B.Y. Int'l L 273 (1977)
- Alpa, G., *General Principles of Law*, 1 Ann. Surv. Int'l & Comp. L. 1 (1994)
- Alston, P., & Simma, B., *The Sources of Human Rights Law: Custom, Jus Cogens, and General Principles*, 12 Austrian Y.B. Int'l L. 82 (1988-1989)
- Anzilotti, *Corso di Diritto Internazionale*, 3rd ed. (Cedam—Padova, 1955)

- Bassiouni, M. C., *A Functional Approach to General Principles of International Law*, 11 Mich. J. Int'l L. 768 (1989-1990)
- Becker Lorca, A., *International Law in Latin America or Latin American International Law? Rise, Fall and Retrieval of a Tradition of Legal Thinking and Political Imagination*, 47 Harvard International Law Journal 283 (2006)
- Brownlie, I., *Some Questions Concerning the Applicable Law in International Tribunals*, in: *Theory of International Law at the Threshold of the 21st Century: Essays in Honour of Krzysztof Skubiszewski* (Jerzy Makarczyk ed., 1996)
- Bonafé, Beatrice I., Palchetti, P., "Relying on general principles in international law", in *Research Handbook on the Theory and Practice of International Lawmaking*, 160 (E. Elgar, 2016)
- Byers, M., *Custom, Power and the Power of Rules: International Relations and Customary International Law* (CUP, 1999)
- Charney, J. I., *International Lawmaking- Article 38 of the ICJ Statute Reconsidered*, in: *New Trends in International Lawmaking – International 'Legislation' in the Public Interest: Proceedings of an International Symposium of the Kiel Walter-Schücking-Institute of International Law March 6 to 8, 1996* (Jost Delbrück ed., 1997)
- Charney, J. I., *Universal International Law*, 87 Am. J. Int'l L. 529 (1993)
- Cheng, B., *General Principles of Law as Applied by International Courts and Tribunals* (Stevens & Sons Limited, 1953)
- Chiu, H., *Chinese View on the Sources of International Law*, 28 Harvard International Law Journal 289 (1987)
- Cooke Gutteridge, H., *Comparative Law: An Introduction to the Comparative Method of Legal Study & Research* (CUP 2nd ed., 1949)
- Crawford, J. R., *Responsibility of the International Community as a Whole*, 8 Indiana J. Global Legal Studies 303 (2001)
- D'Aspremont, J., *Formalism and the Sources of International Law: A Theory of the Ascertainment of Legal Rules* (OUP, 2011)
- de Vattel, E., *The Law of Nations, Or, Principles of the Law of Nature Applies to the Conduct of Affairs of Nations and Sovereignty, with Three Early Essays on the Origins and Nature of Natural Law and on Luxury* (Liberty Fund, 2008)
- Degan, V. D., *General Principles of Law (A Source of General International Law)*, 3 Finnish Y.B. Int'l L. 1 (1992)
- de Wet, E., *Judicial Review as an Emerging General Principle of Law and its Implications for the International Court of Justice*, Netherlands Int'l L. Rev. 47 (2000)
- Diez de Velasco, M., *Instituciones de Derecho Internacional Publico* (Ed. Tecnos, 2013)
- do Nascimento e Silva, G. E., *The Widening Scope of International Law*, in *Theory of International Law at the Threshold of the 21st Century: Essays in Honour of Krzysztof Skubiszewski* 412 (Jerzy Makarczyk ed., 1996)
- Dordeska, M., *The Process of International Law-Making: The Evolution of General Principles of Law Recognized by Civilized Nations Through the Jurisprudence of International Courts and Tribunals* (doctoral dissertation, The George Washington University Law School, August 2016)
- Fitzmaurice, G., *Some Problems Regarding the Formal Sources of International Law*, Symbolae Verzijl 153 (1958)
- Fitzmaurice, G., *The General Principles of International Law Considered from the Standpoint of the Rule of Law*, in *Recueil Des Cours* 092 (1957)
- Fitzmaurice, G., *The Law and Procedure of the International Court of Justice, 1951-54: General Principles and Sources of Law*, 30 B.Y. Int'l L. 1 (1953)

- Ford, C. A., *Judicial Discretion in International Jurisprudence: Article 38/1(c) and "General Principles of Law"*, 5 Duke J. Comp & Int'l L. 35 (1994)
- Freeman Jalet, F. T., *The Quest for the General Principles of Law Recognized by Civilized Nations – A Study*, 10 UCLA L. Rev. 1041 (1962-1963)
- Friedmann, W., *The Uses of "General Principles" in the Development of International Law*, 57 Am. J. Int'l L. 2 (1963)
- Gaja, G., *General Principles of Law*, Max Planck Encyclopedia of Public International Law (OUP, 2013)
- Pineschi, L. (ed.), *General Principles of Law: The Role of the Judiciary* (Springer, 2015)
- Gonidec, P. F., *Existe-t-il un Droit International Africain?*, 5 African Journal of International and Comparative Law 243 (1993)
- Guillame, G., *The Future of International Judicial Institutions*, 44 Int'l & Comp. L. Q. 848 (1995)
- Hathaway, O. A., *Between Power and Principle: An Integrated Theory of International Law*, 72 Univ. Chicago L. Rev. 469 (2005)
- Herczeg, G., *General Principles of Law and the International Legal Order*, 5 Hungarian Academy of Sciences (1969)
- Higgins, R., *Problems and process: International Law and How We Use It* (OUP, 1995)
- Hudson, M. O., *The Permanent Court of International Justice, 1920-1942* (The Macmillian Company, 1943)
- Jahel, S., *"Les principes généraux du droit dans les systèmes arabo-musulmans au regard de la technique juridique contemporaine"*, Rev. intle. de droit comparé. Vol. 55 N°1, 105 (2003)
- Jain, N., *Judicial Lawmaking and General Principles of Law in International Criminal Law*, 57 Harv. Int'l L.J. 111 (2016)
- Jenks, C. W., *The Conflict of the Law-Making Treaties*, 30 B.Y. Int'l L 401 (1953)
- Jenks, C. W., *The Scope of International Law*, 31 B.Y. Int'l L 1 (1954)
- Jennings, R. *The Internal Judicial Practice of the International Court of Justice*, 59 B.Y. Int'l L 31 (1988)
- Jennings, R., *International Lawyers and the Progressive Development of International Law*, in: *Theory of International Law at the Threshold of the 21st Century: Essays in Honour of Krzysztof Skubiszewski* (Jerzy Makarczyk ed., 1996)
- Jennings, R., *The Progress of International Law*, 34 B.Y. Int'l L 334 (1958)
- Jessup, P. C., *The Reality of International Law*, 18 Foreign Affairs 244 (1940)
- Jiménez de Aréchaga, E. *"Curso de Derecho Internacional Público"*, Centro Estudiantes de Derecho (1959)
- Kamto, M., *La volonté de l'État en droit international*, (Martinus Nijhoff, 2007)
- Kelsen, H., & Tucker, R. W., *Principles of International Law*, (Holt, Rinehart & Winston, 2nd ed., 1927)
- Kooijmans, P. H., *Some Thoughts on the Relation between Extra-Legal Agreements and the Law-creating Process*, in Makarczyk J. (ed.), *Theory of International Law at the Threshold of the 21st Century: Essays in Honour of Krzysztof Skubiszewski* (Martinus Nijhoff, 1996) 507
- Koskenniemi, M., *The Functions of Law in the International Community*, 79 B.Y. Int'l L 353 (2008)
- Koskenniemi, M., *Sources of International Law* (Ashgate, 2000)

- Kotuby Jr., C. T. et al., *General Principles of Law and International Due Process* (OUP 2017)
- Laethley, C., *An Institutional Hierarchy to Combat the Fragmentation of International Law: Has the International Law Commission Missed an Opportunity?*, 40 N.Y.U.J. Int'l L & Pol. 259 (2007)
- Lauterpacht, E., *The Judicial and the Meta-Judicial in International Law*, in Makarczyk J. (ed.), *Theory of International Law at the Threshold of the 21st Century: Essays in Honour of Krzysztof Skubiszewski* (Martinus Nijhoff, 1996) 215
- Lauterpacht, H., *Private Law Sources and Analogies of International Law: With Special Reference to International Arbitration* (Archon Books, 1927)
- Lauterpacht, H., *The Development of International Law by the International Court* (Praeger, 1958)
- McDougal, M. S., & Feliciano, F. P., *International Coercion and World Public Order: The General Principles of the Law of War*, 67 Yale L. J. 5 (1958)
- McNair, A., *The General Principles of Law recognized by Civilized Nations*, 33 B.Y. Int'l L 33 (1957)
- O'Keefe, R., *World Cultural Heritage: Obligations to the International Community as a Whole?*, 53 Int'l & Comp.L.Q 189 (2004)
- Pellet, A., *Article 38*, in: *The Statute of the International Court of Justice, A Commentary* (Zimmermann & et al. eds., 2012)
- Pellet, A., *Principes Generaux de Droit En Droit International*, These pour le doctorat (9 February 1974)
- Perreau-Saussine, A., *Lauterpacht and Vattel on the Sources of International Law: The Place of Private Law Analogies and General Principles*, in Chetail, V., and Haggemacher, P., (eds) *Vattel's International Law in a XXIst Century Perspective* (Martinus Nijhoff, 2011)
- Peters, A., *The Principle of Utī Possidetis Juris: How Relevant is it for Issues of Secession?*, in *Self-Determination and Secession in International Law* (OUP, 2014)
- Raimondo, F. O., *General Principles of Law in the Decisions of International Criminal Courts and Tribunals* (Brill/Nijhoff, 2008)
- Rao, P. S., *The Concept of International Community in International Law: Theory and Practice*, in: *International Law between Universalism and Fragmentation, Festschrift in honour of Gerhard Hafner*, 85 (Brill, 2008)
- Raz, J., *Legal Principles and the Limits of Law*, 81 Yale L. J. 5 (1972)
- Reinoso Barbero, F., coordinador, *Principios Generales del Derecho. Antecedentes Históricos y Horizonte Actual*", (Thompson Reuters Arazandi, 2014)
- Rosenne, S., *Codification Revisited After 50 Years*, 2 Max Planck Y. of UN L. 1 (1998)
- Rosenne, S., *Note: Res judicata: Some Recent decisions of the International Court of Justice*, 28 B.Y. Int'l L 365 (1951)
- Sandifer, D. V., *Evidence Before International Tribunals* (The Foundation Press, Inc., 1939)
- Schachter, O., *International Law in Theory and Practice* (Martin Nijhoff, 1991)
- Schlesinger, R. B., *Research on the General Principles of Law Recognized by Civilized Nations*, 51 Am. J. Int'l L. 4 (1957)
- Shahabuddeen, M., *Precedent in the World Court* (CUP, 2007)
- Simma, B. *Universality of International Law from the Perspective of a Practitioner*, 20 E. J. Int'l L. 265 (2009)

Stone, J., *Non-Liquet and the Function of the Law in the International Community*, 35 B.Y.I.L 124 (1959)

Stuyt, A., *The General Principles of Law: As Applied by International Tribunals to Disputes on Attribution and Exercise of State Jurisdiction* (Martinus Nijhoff, 1946)

Thirlway, H., *The Sources of International Law* (OUP, 2014)

Tunkin, G. I., *Is General International Law Customary Law Only?*, 4 Eur. J. Int'l L. 534 (1993)

Tunkin, G. I., *Theory of International Law* (George Allen & Unwin Ltd., 1974)

Van Hoof, G. J. H., *Rethinking the Sources of International Law* (Brill, 1983)

Villiger, M. E., *Customary International Law and Treaties: A Manual on the Theory and Practice of the Interrelation of Sources* (Martinus Nijhoff 1985)

Watts, A., *The International Court and the Continued Customary International Law of Treaties*, in Judge Shigeru Oda: Liber Amicorum (Nisuke Andô, Edward McWhinney & Rüdiger Wolfrum eds., 2002)

Wolfke, K., *Some Reflections on Kinds of Rules and International Law-Making by Practice*, in Theory of International Law at the Threshold of the 21st Century: Essays in Honour of Krzysztof Skubiszewski 587 (Jerzy Makarczyk ed., 1996)

Wolfrum, R., 'General International Law (Principles, Rules, and Standards) Max Planck Encyclopedia of Public International Law (OUP 2013)

Yakemtchouk, R., *L'Afrique en Droit International*, (Libraire Generale De Droite et De Jurisprudence, 1971)

Yee, S., *Article 38 of the ICJ Statute and Applicable Law: Selected Issues in Recent Cases*, 7 J. Int'l Dispute Settlement (2016)

Zimnenko, B. L., *International Law and the Russian Legal System*, (Eleven, 2007)

Int'l L. Assoc., *Study Group on the Use of Domestic Law Principles for the Development of International Law*, Working session 2016 (Aug.10), available at: <http://www.ila-hq.org/index.php/study-groups>

Int'l L. Assoc., *Study Group on the Use of Domestic Law Principles for the Development of International Law*, Working session 2014 (April 8), available at: <http://www.ila-hq.org/index.php/study-groups>

Procès-Verbaux of the Proceedings of the Committee, June 16th-July 24th 1920, with Annexes, Permanent Court of International Justice

### **Selected Jurisprudence in International Courts and Tribunals**

#### 1. Permanent Court of International Justice

"*Lotus*", Judgment, 1927 P.C.I.J. (ser.A) No.10 (Sept.7)

*Certain German Interests in Polish Upper Silesia (Merits)*, Judgment, 1926 P.C.I.J. (ser.A) No.7 (May 25)

*Factory at Chorzów (Indemnities)*, Judgment, 1927 P.C.I.J. (ser.A) No.12 (Nov.21)

*Factory at Chorzów (Jurisdiction)*, Judgment, 1927 P.C.I.J. (ser.A) No.9 (July 26)

*Factory at Chorzów (Merits)*, Judgment, 1928 P.C.I.J. (ser.A) No.17 (Sept.13)

*Interpretation of the Greco-Turkish Agreement of 1 December 1926 (Final Protocol, Article IV)*, Advisory Opinion, 1928 P.C.I.J. (ser.B) No.16 (Aug.28)

*Mavrommatis Palestine Concession*, Judgment, 1924 P.C.I.J. (ser.A), No. 2 (Aug.30)

*Panevezys-Saldutiskis Railway*, Judgment, 1939 P.C.I.J. (ser.A/B) No.76 (Feb.28)

*Polish Postal Service in Danzig*, Advisory Opinion, 1925 P.C.I.J. (ser.B) No.11 (May 16)

*Question on Jaworzina*, Advisory Opinion, 1923 P.C.I.J. (ser.B) No.8 (Dec.6)

2. International Court of Justice

*Ahmadou Sadio Diallo* (Guinea v. Dem. Rep. Congo), Compensation, 2012 I.C.J. 324 (June 19)

*Application for Revision and Interpretation of the Judgment of 24 February 1982 in the Case concerning the Continental Shelf* (Tunis. v. Libya), Judgment, 1985 I.C.J. 192 (Dec.10)

*Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide* (Croat. v. Serb.), Judgment, 2015 I.C.J. (Feb.3); General List No.118

*Avena and Other Mexican Nationals* (Mex v. U.S.), Judgment, 2004 I.C.J. 12 (Mar.31)

*Corfu Channel* (U.K. v. Alb.), Compensation, 1949 I.C.J. 15 (Dec.15)

*Effect of Awards of Compensation Made by the United Nations Administrative Tribunal*, Advisory opinion, 1954 I.C.J. 47 (July 13)

*Elektronika Sicula S.p.A. (ELSI)* (U.S. v. It.), Judgment, 1989 I.C.J. 15 (July 20)

*Monetary Gold Removed from Rome in 1943* (Italy v. Fr., U.K. and U.S.), Preliminary objections, 1954 I.C.J. 19 (June 15)

*South West Africa* (Eth. v. S. Afr.; Liber. v. S. Afr.), Judgment, 1966 I.C.J. 6 (July 18)

*Temple of Preah Vihear* (Cambodia v. Thai.), Judgment, 1962 I.C.J. 6 (June 15)

3. Inter-State Arbitration

*Antoine Fabiani Case* (France v. Venezuela). RIAA X, 83–139, 1891

*Delagoa Bay Railway Arbitration* (UK/USA v. Portugal), 1900

*Lena Goldfields Case* (Lena Goldfields, Ltd. v. the Soviet Government). 5 ILR 427, 1930

*Naulilaa Arbitration* (Portugal v. Germany). 4 ILR 467, 1928

*The Pious Fund Case* (USA v. Mexico). RIAA IX, 1–14, 1902

*Russian Claim for Indemnities* (Russia v. Turkey), Permanent Court of Arbitration, 11 November 1912

*Yuille, Shortridge and Co.* (UK v. Portugal), award of 21 October 1861

4. International Criminal Courts and Tribunals

*Kambanda v. Prosecutor*, Case No. ICTR-97-23-A, Judgment (Int'l Crim. Trib. for Rwanda Oct. 19, 2000)

*Prosecutor v. Blagojević & Jokić*, Case No. IT-02-60-T, Judgment (Int'l Crim. Trib. for the former Yugoslavia Jan.17, 2005)

*Prosecutor v. Bralo*, Case No. IT-95-17-A, Judgment on Sentencing Appeal (Int'l Crim. Trib. for the former Yugoslavia Apr.2, 2007)

*Prosecutor v. Akayesu*, Case No. ICTR-96-4-T, Judgment (Int'l Crim. Trib. for Rwanda Sept. 2, 1998)

*Prosecutor v. Musema*, Case No. ICTR- 96-13-T, Judgment (Int'l Crim. Trib. for Rwanda Jan. 27, 2000)

*Prosecutor v. Nikolić*, Case No. IT- 02-60/1-S, Sentencing Judgment (Int'l Crim. Trib. for the former Yugoslavia Dec.2, 2003)

*Prosecutor v. Tadić*, Case No. IT-94-1-A, Judgment (Int'l Crim. Trib. for the former Yugoslavia July 15, 1999)

*Prosecutor v. Tadić*, Case No. IT-94-1-T, Decision on the Defense Motion on the Principle of *Non-Bis-In-Idem* (Int'l Crim. Trib. for the former Yugoslavia Nov.14, 1995)

*Situation in the Democratic Republic of the Congo in the Case of the Prosecutor v. Thomas Lubanga Dyilo*, Case No. ICC-01/04-01/06, Decision concerning Pre-Trial Chamber I's Decision of 10 February 2006 and the Incorporation of Documents into the Record of the Case against Mr Thomas Lubanga Dyilo (Int'l Criminal Court May 23, 2006)

*Situation in Uganda*, Case No. ICC-02/04-01/05, Decision on the Prosecutor's Position on the Decision of Pre-Trial Chamber II to Redact Factual Descriptions of Crimes from the Warrants of Arrest, Motion for Reconsideration, and Motion for Clarification (Int'l Criminal Court Oct. 28, 2005)

#### 5. Iran-US Claims Tribunal

*Aeronutronic Overseas Servs., Inc. v. Government of the Islamic Republic of Iran*, 7 Iran-U.S. C.T.R., Award No. ITM 44-158-1 (Aug. 24, 1984)

*American Bell Int'l, Inc. v. Islamic Republic of Iran*, 9 Iran-U.S. C.T.R. 107 Award No. 255-48-3 (Sept. 19, 1986)

*CMI International, Inc. v. Ministry of Roads and Transportation and Islamic Republic of Iran*, 4 Iran-U.S. C.T.R Award No. 99-245-2 (Dec. 27, 1983)

*Gould Mktg., Inc. v. Ministry of Defense of the Islamic Republic of Iran*, 6 Iran-U.S. C.T.R. Award No. 136-49/50-2 (June 22, 1984)

*Morgan Equip. Co. v. Islamic Republic of Iran*, Award No. 100-28-2 (Dec. 27, 1983)

*Questech, Inc. v. Ministry of National Defense of the Islamic Republic of Iran*, 4 Iran-U.S. C.T.R. Award No. 191-59-1 (Sept. 25, 1985)

*R.J. Reynolds Tobacco Co. v. Gov't of the Islamic Republic of Iran*, 7 Iran-U.S. C.T.R. Award No. 145-35-3 (July 31, 1984)

#### 6. International Investment Arbitration

*Amco Asian Corporation and Others v. Indonesia*, ICSID AKU/81/1, Award of November 20, 1984, 89 ILR (1992)

*Asian Agricultural Products Limited v. Sri Lanka*, ICSID ARB/87/3, Award, 27 June 1990

*Canfor Corporation v. United States, Terminal Forest Products Ltd. v. United States* (Consolidated NAFTA / UNCITRAL), Preliminary Question, 6 June 2006

*Klöckner Industrie-Anlagen GmbH and others v. Cameroon*, ICSID Case No. ARB/81/2, Decision on Annulment

*MTD Equity Sdn. Bhd and MTD Chile S.A v. Chile*, ICSID ARB/01/7, Award, 25 May 2004

*Salini Costruttori S.p.A. and Italstrade S.p.A v. The Hashemite Kingdom of Jordan*, ICSID ARU/02/13, Award, 31 January 2006

*Sempra Energy International v. Argentina*, ICSID ARB/02/16, Award, 28 September 2007

*Sociedad Anonima Eduardo Vieira v. Chile*, ICSID ARB/04/7, Award, 21 August 2007

*Terniras Medioambientales Tecmed, S.A. v. Mexiro*, ICSID ARE (AF)/00/2, Award, 29 May 2003

*Waste Management v. Mexico (II)*, ICSID ARB(AF)/OO/3, Jurisdiction, 26 June 2002

#### 7. Regional Courts

*Advisory Opinion on Juridical Condition and the Rights of the Undocumented Migrants*, IACtHR, OC-18/03 (17 September 2003)

*Advisory Opinion on the Right to Information on Consular Assistance in the Framework of the Guarantees of the Due Process of Law*, OC-16/99 (1 October 1999)

*Case of Golder v. the United Kingdom*, ECtHR Application no. 4451/70

*Case of the Five Pensioners v. Peru*, IACtHR Series C, No. 98 (28 February 2003)

*Courage Ltd. v. Bernard Crehan*, ECJ 20 September 2001, case C-453/99

*Erich Stauder v. City of Ulm*, [1969] ECR, Case 26/69

*Johnston v. Chief Constable of the Royal Ulster Constabulary*, 2 ECJ 15 May 1986, case 222/84

*Yassin Abdullah Kadi and Al Barakaat international foundation v. Council of the European Union and Commission of the European Communities (Joined Cases C-402/05 P and C-415/05 P) Judgment of 2 September 2008*

*Mangold v. Helm*, 6 ECJ 22 November 2005, case C-144/04

## باء- البيّنة أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية

السيد أنيرودا راجبوت

## مقدمة

١- تتضمن هذه الورقة مقترحاً بإدراج موضوع "البيّنة أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية" في برنامج العمل الطويل الأجل للجنة القانون الدولي.

٢- تشكّل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية التزاماً تنص عليه المادة ٢-٣ من ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ من مبادئ القانون الدولي العربي<sup>(١)</sup>. فالتقاضي الدولي هو أحد السبل الهامة لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وفق ما نصت عليه المادة ٣٣(١) من ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن اتسام الإجراءات بالوضوح واستنادها إلى اليقين أن يعززا سيادة القانون على الصعيد الدولي.

٣- ويمكن للبيّنة أن تؤدي دوراً حاسماً في عملية التقاضي. فكما قال السير جيرالد فيتزماوريس، يمكن لتبجئة التقاضي الدولي في الواقع أن تكون متوقفة على عوارض شتى إجرائية أو شكلية<sup>(٢)</sup>. وبما أن المحاكم والهيئات القضائية الدولية مطالبة بتطبيق قواعد القانون الدولي على الوقائع، تشكل إقامة البرهان على الوقائع بالتالي جزءاً أساسياً من إجراءات التقاضي: فما لا برهان عليه لا يوجد أو لا يصح (*esse non probari non est idem*)<sup>(٣)</sup>. ولا يمكن تسوية منازعة إلا إذا حددت هيئة التقاضي الوقائع بصورة سليمة ليتسنى لها من ثم تطبيق المبادئ القانونية عليها<sup>(٤)</sup>. والبيّنة هي منهيح لإقامة البرهان على الوقائع<sup>(٥)</sup>. ويقتصر هذا الموضوع على إقامة البيّنة على الوقائع.

٤- وقليلاً ما كانت تسوية الخلافات الوقائية تتطلب من المحاكم والهيئات القضائية الدولية تمحيصاً وجهداً في الماضي. ففي معظم الحالات، كانت الأطراف تقرّ بالوقائع من البداية وما كان على المحاكم أو الهيئات القضائية إلا تطبيق القانون. وحتى عند وجود منازعات بشأن الوقائع، فإنها كانت بسيطة نسبياً وكان بالإمكان تناولها في إطار التفسير القانوني، دونما حاجة إلى البت في الخلافات المرتبطة بالوقائع. ونادراً ما كان يتعين على محكمة العدل الدولية أن تواجه

(١) *Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America)*, Jurisdiction of the Court and Admissibility of the Application, Judgment of 26 November 1984, [1984] ICJ Reports 14, p. 145 (para. 290).

(٢) Gerald Fitzmaurice, *The Law and Procedure of the International Court of Justice*, vol. 2, (Grotius Publications, 1986), pp. 575-8.

(٣) *Corfu Channel Case (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland v. Albania)*, Merits, Judgment of 9 April 1949, [1949] ICJ Reports 4, pp. 15-6.

(٤) Anna Riddell and Brendan Plant, *Evidence before the International Court of Justice* (British Institute of International and Comparative Law, 2009), p. 1.

(٥) قدم لودز وجيلبير تعريفاً عاماً ومفيداً للبيّنة أوجزاه في الكلمات التالية: "البرهان هو أي جهد لإظهار الحقيقة أو تحديد واقعة، أي ما يقيم البيّنة أو يكون علامة أو حجة مقنعة، وقد يكون أثراً للبيّنة وتحديد اللوقائع بالبيّنة؛ والبرهان هو نتيجة أو أثر للبيّنة، في حين أن 'البيّنة' هي أداة أو وسيلة لإقامة الدليل على واقعة أو لتفنيدها". FJ Ludes and HJ Gilbert (eds), *Corpus Juris Secundum: A Complete Restatement of the Entire American Law, Vol 31 A: Evidence* (West Publishing Company, 1964), p. 820.

قضايا تنطوي على وقائع معقدة ومتنازع عليها، مثل ما حصل في قضية *قناة كورفو* أو قضية *الوضع القانوني لجنوب غرب أفريقيا*. بيد أن هذه الحالة تغيرت في الزمن الحديث. فقد وجدت محكمة العدل الدولية نفسها مطالبة مثلاً بتناول أدلة وثائقية وشفوية معقدة في سياق قضايا *الإبادة الجماعية* و*بالخوض في أدلة الخبراء في سياق قضية صيد الحيتان*. ويشير تزايد عبء القضايا وطبيعتها إلى أن القضايا المنطوية على وقائع معقدة ومتنازع عليها ستزيد في المستقبل. وما فتئت محاكم وهيئات قضائية أخرى، مثل أفرقة فض المنازعات وجهاز الاستئناف في منظمة التجارة العالمية، ومحاكم حقوق الإنسان (المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان)، تتناول بصورة منتظمة قضايا وقائعية معقدة.

٥- وقد أبرزت رئيسة محكمة العدل الدولية، القاضية هيغينز، في كلمتها أمام الدورة الثامنة والخمسين للجنة القانون الدولي، تحوّل طبيعة المنازعات الدولية وما افتقرن بذلك من تزايد لعدد المنازعات المنطوية على وقائع معقدة. وقالت في هذا الصدد ما مفاده:

تتضمن قائمة القضايا المعروضة على المحكمة بشكل متزايد قضايا تركز على وقائع متشابكة يجب فيها على المحكمة أن تفحص وتقيم البيانات المقدمة بعناية. ولم يعد بإمكانها التركيز فقط على المسائل القانونية. فقد أثارت هذه القضايا جملة من المسائل الإجرائية الجديدة التي أصبح يتعين على المحكمة البت فيها<sup>(٦)</sup>.

ووردت إشارة إلى هذا التحول التي تشهده الوظيفة القضائية في المؤلفات القانونية أيضاً. وأورد الأستاذ فرانك في هذا الصدد ما يلي:

محكمة العدل الدولية محكمة ابتدائية ومحكمة نهائية في الوقت ذاته. وهي مطالبة بأن تسعى بإصرار إلى حل القضايا بالاستناد إلى الوقائع - أي إلى استنتاجات وقائعية ذات مصداقية - وأن تتجنب إلى أبعد حد ممكن النزوع إلى تعويض نقص البيانات الوقائية أو الافتقار إلى تحليل للوقائع باللجوء إلى مذاهب قانونية على نحو يتوخى منه، عن قصد أو بدون قصد، الالتفاف على الوقائع<sup>(٧)</sup>.

### ضرورة وأهمية القواعد العامة للبيّنة

٦- لا تتناول قواعد المحاكم وهيئات القضاء الدولية وصكوك إنشائها مسألة البيّنة على نحو مفصّل. وهي تكتفي بإشارة عامة إلى البيّنة من حيث إطارها الزمني وتقديمها. ولا تتضمن تلك القواعد والصكوك أي إشارة إلى أنواع البيّنة، وتقديمها، وتناولها، وتقييمها، والاستنتاجات التي يمكن أن تستخلص منها. فالممارسات القضائية للمحاكم وهيئات القضاء المختلفة قد بلورت قواعد للبيّنة تتجاوز القواعد الحالية للمحاكم وهيئات القضاء الدولية. ومن شأن المجالات التي يُتوخى تغطيتها في إطار هذا الموضوع (يرد تناولها في الفقرة ١٠) أن تسد الفراغ الموجود.

(٦) كلمة سعادة القاضية روزالين هيغينز، رئيسة محكمة العدل الدولية، أمام الدورة الثامنة والخمسين للجنة القانون الدولي، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

(http://www.icj-cij.org/court/index.php?pr=1272&pt=3&p1=1&p2=3&p3=1)

(٧) Thomas Franck, 'Fact-finding in the ICJ' in R Lillich (ed), *Fact-finding before International Tribunals* (transnational, Ardsley-on-Hudson, 1991), p. 32

٧- وفي ظل عدم وجود قواعد بشأن البيئية، استندت المحاكم والهيئات القضائية إلى الاجتهادات القضائية لكل منها<sup>(٨)</sup>. وتتيح هذه الممارسة مرونة لهيئة التقاضي، لكنها تتسبب في قدر من عدم التيقن وعدم الاتساق في القواعد التي تُطبق أو يمكن أن تُطبق. ولعل من العدل والإنصاف أن تكون الأطراف المتنازعة على علم مسبق بالقواعد التي ستطبق فيما يتعلق بالبيئية. فعدم الاتساق في تطبيق قواعد البيئية قد يؤدي حتماً إلى نتائج متضاربة وإن كانت تستند إلى الأدلة نفسها<sup>(٩)</sup>. ومن شأن تناول اللجنة هذا الموضوع أن يسهل عمل جميع هيئات التقاضي.

٨- وينبغي قصر هذا الموضوع على قواعد البيئية ذات التطبيق العام. فثمة توافق في المؤلفات بشأن قواعد البيئية هذه<sup>(١٠)</sup>. وعلاوة على ذلك، سُشكِل معايير تحديد أنواع الإجراءات التي من شأن هذه القواعد أن تسري عليها (الفقرة ١٢) إطاراً للحفاظ على الطابع العام للقواعد المتوخاة. ومن شأن معيار اختيار قواعد البيئية استناداً إلى طابعها العام أن يكفل عدم تقييد مرونة الخصائص المؤسسية لمختلف هيئات التقاضي. ولكفالة الطابع العام لنتائج هذا المشروع ومقبوليتها، يمكن بذل جهود (رسمية وغير رسمية) للتواصل مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية منذ المراحل الأولى للمشروع وبموازاة مع تقدم مراحلها.

٩- وإضافة إلى كفالة اتساق عملية التقاضي، من شأن هذا الموضوع أن يسهم أيضاً في تجنب تجزؤ القانون الإجرائي. فعدم إيلاء اهتمام لمسألة البيئية (التي هي مسألة إجرائية) سيؤدي إلى تطور ممارسات متناقضة بسبب تعدد المحاكم والهيئات القضائية والتعقيدات الوقائية والتقنية. ومن شأن تكريس نظام متصدع أن يؤدي إلى قرارات متذبذبة ومتناقضة وإلى تقويض ثقة الدول بإجراءات تسوية المنازعات واطمئنانها لها.

(٨) WTO, *United States: Measures Affecting Imports of Woven Shirts and Blouses from India -Report of the Appellate Body* (25 April 1997) WT/DS33/AB/R; *Asian Agricultural Products Limited v. Republic of Sri Lanka*, 4 ICSID Reports, pp. 246, 272, 1990; *EDF (Services) Ltd. v. Romania*, Award of 8 October 2009, ICSID Case No. ARB/05/13, para. 221; Chester Brown, *A Common Law of International Adjudication* (Oxford University Press, 2007), pp. 35-82

(٩) ثمة حالات يخلص فيها القضاة إلى استنتاجات مختلفة استناداً إلى نفس السند. فعلى سبيل المثال، في قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا، قدمت أوغندا مطالبة فرعية ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية (التي كان اسمها زائر في ذلك الوقت) أوردت فيها أنها كانت ضحية عمليات عسكرية تنفذها جماعات مسلحة معادية متمركزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن هذه الجماعات حظيت بتساهل من جانب الحكومات الكونغولية المتعاقبة. وخلصت غالبية القضاة إلى أن عدم اتخاذ حكومة زائر إجراءات يعادل "تساهلاً" مع أنشطة الجماعات المتمردة أو "قبولاً" بها (الفقرة ٣٠١). لكن القاضي كويمانس من جهته خلص إلى استنتاج مختلف. وقال: "بيد أني لم أجد أي بيئية في ملف القضية ولا في التقارير ذات الصلة تفيد بأن الحكومة في كينشاسا لم تكن في وضع يسمح لها بممارسة سلطتها في الجزء الشرقي من البلد طوال الفترة ذات الصلة، وبأنها لم تتمكن من الاضطلاع بواجب الحيلة الذي يقع عليها قبل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛ بل إن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تحاول حتى تقديم بيئية من هذا القبيل". *Armed Activities on the Territory of the Congo (Democratic Republic of the Congo v. Uganda)*, Merits, Judgment of 19 December 2005, [2005] ICJ Reports 168 (Separate Opinion Judge Kooijmans)

(١٠) Shabtai Rosenne, *The Law and Practice of the International Court 1920-1996*, vol III, (Nijhoff, 1997), p. 1201; Hugh Thirlway, 'Procedural Law and the International Court of Justice' in Lowe and Fitzmaurice (eds) *Fifty Years of the International Court of Justice: Essays in Honour of Sir Robert Jennings*, (Cambridge University Press, 1996), p. 389; Chester Brown (n 8) [83-118]; Dr. Mojtaba Kazazi, *Burden of Proof and Related Issues: A Study on Evidence Before International Tribunals*, (Kluwer Law International, 1996); C.F. Amerasinghe, *Evidence in International Litigation*, (Martinus Nijhoff Publishers, 2005).

## دراسة الموضوع من جانب هيئات أخرى

١٠ - اعتمد معهد القانون الدولي "قواعد البيّنة في التقاضي الدولي" في عام ٢٠٠٤<sup>(١١)</sup>. ويشكّل العمل الذي اضطلع به معهد القانون الدولي محورا أساسيا من شأنه أن يفيد في هذه الدراسة. ومع ذلك، لا بد من أن يوضع في الاعتبار أن مختلف مجالات القانون الدولي قد شهدت الكثير من التطورات المتعلقة بالبيّنة بعد إكمال المعهد مشروعه. ويشمل ذلك بالخصوص مجال القانون التجاري، وقانون البحار، والاجتهادات القضائية لهيئات التقاضي الإقليمية<sup>(١٢)</sup>. وقد وضعت رابطة المحامين الدولية "قواعد رابطة المحامين الدولية للبيّنة". وتستخدم هذه القواعد كثيرا في مجال التحكيم المتصل بمعاهدات الاستثمار والتحكيم التجاري الدولي. وتتعلق معظم القضايا التي تطبق فيها هذه القواعد بالعلاقات التجارية، على الرغم من أنها لا تقتصر على ذلك. ومن شأن أعمال معهد القانون الدولي والرابطة الدولية للمحامين أن تكون مفيدة لهذه الدراسة. بيد أن هذه الاستفادة ينبغي ألا تغفل السياقات والخصائص المميزة لهاتين الجهتين. وقد شكلت رابطة القانون الدولي لجنة معينة بإجراءات المحاكم والهيئات القضائية الدولية. وتعكف هذه اللجنة على دراسة القواعد الإجرائية بصفة عامة، وتشكل البيّنة أحد المواضيع الفرعية المتناولة<sup>(١٣)</sup>. وغني عن القول إن للجنة القانون الدولي إمكانية للتداول مع الدول تتيح لها التأكد من مدى ملاءمة وجدوى نتائج عملها استناداً إلى آراء الدول. ومن شأن نتائج هذه الدراسة أن تكون مساهمة مؤثرة وذات قيمة عملية كبيرة. وقد أشارت هيئات خبراء مستقلة أخرى في السابق إلى ضرورة اضطلاع اللجنة بهذه الدراسة<sup>(١٤)</sup>. ويشكل هذا الموضوع أحد المواضيع التي أدرجتها الأمانة في قائمة المواضيع الستة التي تحتاج إلى اهتمام<sup>(١٥)</sup>.

١١ - وفي الماضي، ركزت اللجنة في المقام الأول على المسائل الموضوعية للقانون الدولي. وتناولت اللجنة مسألة الإجراءات في مناسبة واحدة في عام ١٩٥٨، عندما أعدت القواعد النموذجية لإجراءات التحكيم<sup>(١٦)</sup>. وينبغي ألا يُنسى ذلك اللجنة عن استكشاف الموضوع المقترح لأنها تمتلك الخبرة اللازمة. ويمكن للجنة، إضافة إلى استقاء آراء الدول، أن تسعى إلى التماس آراء المحاكم والهيئات القضائية الدولية التي تعترضها بانتظام صعوبات متعلقة بالموضوع. ويمكن الاضطلاع بجهود تواصل أخرى لتلقي إسهامات من الهيئات المهنية الأخرى من أجل إثراء عمل اللجنة. ومن شأن ذلك أن يؤتي نتائج تحظى بقبول عام وتكون ذات فائدة وتأثير.

(١١) "Principles of evidence in international litigation", 70-I *Yearbook of the Institute of International Law* (Bruges), 2003, p. 138

(١٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٥٦-١٨٧؛ Preamble, Draft Resolution on the 'Principles of Evidence in International Litigation', 70-I *Yearbook of the Institute of International Law* (Bruges), 2003, pp. 356-7

(١٣) Committee Mandate, ILA Committee on the Procedure of International Courts and Tribunals, (http://www.ila-hq.org/index.php/committees), p. 1

(١٤) *The Role and Future of the International Law Commission* (British Institute of International and Comparative Law, 1998); Vaughan Lowe, 'Future Topics and Problems of the International Legislative Process', in *The International Law Commission Fifty Years After: An Evaluation, Proceedings of the Seminar held to commemorate the fiftieth anniversary of the International Law Commission, 21-22 April 1998*, p. 130

(١٥) لجنة القانون الدولي، "برنامج العمل الطويل الأجل: مواضيع يمكن النظر فيها مع مراعاة استعراض قائمة المواضيع التي أعدت في ١٩٩٦ في ضوء التطورات اللاحقة - ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة-إضافة"، (٣١ آذار/مارس ٢٠١٦)، A/CN.4/679/Add.1، الفقرات ٤٢-٤٧.

(١٦) "Model Rules on Arbitral Procedure with a general commentary, 1958", *Yearbook of the International Law Commission, 1958*, vol. II, pp. 83-88

## نطاق تطبيق الدراسة

١٢- لكي يتسنى الحفاظ على المشروع ضمن حدود عملية، يمكن الاحتكام إلى المعايير المبيّنة فيما يلي. ويتيح ذلك معرفة الإجراءات التي يمكن أن تطبق عليها نتائج هذا المشروع. ويمكن تحديد المعايير الثلاثة على النحو التالي:

### (أ) ينبغي أن يكون أحد الأطراف على الأقل دولةً

ستطبق قواعد البيّنة المبورة في هذا الموضوع على المنازعات التي يكون أحد أطرافها على الأقل دولة. وهذا معيار واسع يشمل الحالات التي تكون فيها جميع أطراف المنازعة أو أكثر من طرف واحد فيها دولاً. ومن شأن ذلك أن يسري على ما يلي: المنازعات بين الدول أو المنازعات بين الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين والدول؛ المنازعات المقامة أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية الإقليمية والعالمية. وستندرج ضمن هذا المعيار طائفة واسعة من مواضيع المنازعات في القانون الدولي. وستستثنى بناء على المعيار الأول إجراءات المحاكم والهيئات القضائية الدولية التي تبت في المسؤولية الجنائية الفردية. ومرّد ذلك أن الدول ليست أطرافاً في الإجراءات في حدّ ذاتها. وينبغي أيضاً ألا تدرج في هذا المشروع محاكمات الأفراد عن الجرائم الدولية أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية، نظراً إلى اختلاف طبيعة هذه الإجراءات، ومقاييس ونوعية الإثبات فيها، ومدى تعاون الدول بشأنها، وغير ذلك. وقد لا يتسنى للجنة في سياق تناولها للموضوع أن تضع في الاعتبار الفروق الدقيقة لمختلف الإجراءات.

### (ب) ينبغي أن يكون أحد القوانين المنطبقة على الأقل قانوناً دولياً

القانون الدولي العام هو القانون الذي يسري في معظم المنازعات بين الدول. أما في المنازعات التي يكون أحد الأطراف فيه دولةً، فثمة احتمال أن تنطبق قوانين أخرى إضافة إلى القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، تطبق محكمة المطالبات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية طائفة واسعة من القوانين، مثل القوانين التجارية، إضافة إلى القانون الدولي<sup>(١٧)</sup>. وتقر المادة ٤٢ من اتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية الناشئة بين الدول ورعايا الدول الأخرى بأن محكمة الاستثمار المعنية يمكنها أن تطبق القانون الدولي، إضافة إلى القانون الداخلي للدولة الطرف في المنازعة<sup>(١٨)</sup>. وتستند القرارات التي تتخذها هذه المحاكم والهيئات القضائية إلى القانون الدولي، كما إنّها تؤثر في منظومة القانون الدولي القائمة. ومن شأن إدراج هذه المحاكم والهيئات القضائية في المشروع أن يكفل تجنب احتمالات التجزؤ. وهذا المعيار ضروري لاستثناء الحالات التي تكون فيها الدول أطرافاً دون أن ينطبق القانون الدولي العام. وتنشأ المنازعات المتصلة بذلك في سياق العقود التجارية المبرمة بين الدول والأشخاص الاعتباريين وغيرهم. ويُطبّق في هذه الدعاوى القانون الداخلي أو القواعد المتعلقة بتنازع القوانين.

(١٧) إعلان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن تسوية المطالبات المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة إيران الإسلامية (إعلان تسوية المطالبات) (اعتُمد في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، الذي تنص المادة ٥ منه على أن "المحكمة تبت في جميع القضايا على أساس احترام القانون، وتطبق ما تقرر انطباقه من قواعد القانون ومبادئ القانون التجاري والقانون الدولي التي تحددها، مراعية الممارسات التجارية ذات الصلة وأحكام العقود والظروف المتغيرة."

(١٨) Convention on Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States (١٨) (adopted 18 March 1965, entered into force 14 October 1966), 4 ILM 524 (1965) art 42

## (ج) تسوية المنازعات بالتقاضي (أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية)

سيكون من المناسب في الشكل الحالي للمشروع قصره على المنازعات التي يُجْتَمَع فيها إلى التسوية القضائية، أي المنازعات المحسومة عن طريق التقاضي أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية. ومن الممكن، استناداً إلى الطابع العام لنتائج العمل المنجز، أن تستخدم هيئات أخرى - مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أو لجنة مناهضة التعذيب أو لجان التحقيق - بعض الأجزاء منه. لكن المشروع قد يخرج عن نطاق الجدوى العملية إذا ما صيغت قواعد البيّنة بمراعاة تلك الهيئات في الوقت الحاضر.

## المجالات التي ينبغي أن تشمل بهذا الموضوع

١٣ - لا تُقدّم في هذه المرحلة المبكرة سوى قائمة مؤقتة بالمجالات التي ينبغي أن يشملها هذا الموضوع. وهذه المجالات هي الجوانب الرئيسية التي أثّرت بصورة منتظمة أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية في الماضي، وبالتالي يمكن التركيز عليها في هذا المشروع.

## (أ) الأحكام التمهيدية والعامّة

يمكن أن تتناول الأحكام التمهيدية خلفية المشروع وموضوعه وسياقه. ويمكن أن تُدرس في إطار الأحكام العامة مسائل كالمساواة بين الأطراف، والحالات التي تتطلب إثباتاً، والوقائع المتنازع عليها، وغير ذلك.

## (ب) تقديم البيّنة

هل تتحمل الأطراف مسؤولية تقديم البيّنة؟ وهل يمكن لهيئة التقاضي أن تطلب البيّنة وفي أي الحالات؟

## (ج) أشكال البيّنة

يمكن دراسة مختلف أشكال البيّنة التي قد تقدّمها الأطراف لتنظر فيها هيئات التقاضي. ويمكن أن تشمل المواضيع مسائل منها التعامل مع البيّنة المستندية، والبيّنة الشفوية، وبيّنة الخبراء، والزيارات الميدانية.

## (د) المقبولية

هل ثمة قواعد تحكم مقبولية البيّنة، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي القواعد التي يمكن تطبيقها؟

## (هـ) الاستثناءات من تقديم البيّنة

هل يمكن أن يكون ثمة استثناءات من تقديم البيّنة، لا سيما عند يطلب ذلك الطرف الآخر أو هيئة التقاضي؟ هل يمكن استخلاص استنتاج عكسي في الحالات التي يرفض فيها طرف في المنازعة تقديم البيّنة؟

## (و) عبء الإثبات

يمكن دراسة مجالات من قبيل عبء الإثبات (عبء الإثبات يقع على المدعي - *onus probandi incumbit actori*)؛ وانتقال عبء الإثبات؛ ومعايير عبء الإثبات؛ والقاعدة التي تفرض على الطرف الذي يدفع باستثناءات أن يقيم البرهان عليها (من يدفع بالاستثناء يصبح مطالبا بالبرهان - *reus in excipiendo fit actor*)؛ وقواعد أخرى.

## (ز) القرائن

يمكن تعميق دراسة قواعد من قبيل "إدراك المحكمة للوقائع"، و"المحكمة أدرى بالقانون" (*jura novit curia*)، وغير ذلك.

## المهجية

١٤ - ستستند نتائج المشروع في المقام الأول إلى القواعد المتبلورة والمطبقة في الممارسة القضائية وممارسات الدول وفقه القانون<sup>(١٩)</sup>. وبالنظر إلى أن للموضوع صلة وثيقة بالتقاضي، فمن البديهي والحتمي الاعتماد على الممارسة القضائية. وستستقي معظم قواعد البيّنة من الاجتهاد القضائي للمحاكم والهيئات القضائية الدولية المختلفة. وسيتوقف مستوى موثوقية قاعدة بالمقارنة مع أخرى على التقييم النوعي والكمي للمتن الذي تبلوره تلك المحاكم والهيئات في بعض المجالات. ولممارسات الدول علاقة متداخلة مع الممارسة القضائية في هذا الصدد. ففي معظم الحالات، تكون قواعد البيّنة المطبقة في المحاكم والهيئات القضائية مستندة إلى الحجج المقدمة من الدول في الإجراءات القضائية. وتعتمد الدول، في المقابل، على هذه القواعد في مرافعاتها أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية. ومن ثم تنشأ الاستمرارية في استخدام هذه القواعد. ويمكن لممارسة الدول أن تتشكل من مرافعاتها أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية<sup>(٢٠)</sup>. وقد واكب تزايد اللجوء إلى التقاضي في المنازعات تزايد في كم الكتابات الفقهية. فثمة قدر كبير من المؤلفات المتعلقة بهذا الموضوع. ويشكل ذلك أيضاً مادة ينبغي مراعاتها. وقد يكون من غير المناسب والمثير للجدل الاكتفاء بانتقاء بعض القواعد من النظم القانونية الداخلية<sup>(٢١)</sup>. فالنهج المناسب قد يتمثل في الاعتماد على القواعد التي تنبع من النظم القانونية الداخلية لكنها

(١٩) UNGA, 'Statute of International Law Commission, 1947', (21 November 1947) (http://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/statute/statute.pdf), art 15

(٢٠) Ian Brownlie, *Principles of Public International Law* (7th ed, Oxford: Oxford University Press, 2008), p. 10; Michael Akehurst, 'Custom as a Source of International Law' (1975) 47 *British Yearbook of International Law* 1, 4-5. ويسوق أكهارست مثالا بشأن مطالبة الاتحاد السككي المكسيكي (*Mexican Railway Union Claim*)، التي شكل فيها رد الدولة الدليل الوحيد على القاعدة ذات الصلة. (1930 RIAA *Eschauzier claim* (1931) RIAA 207, 210-2; *Mergé Claim* (vol 5), 115, 122-4؛ انظر أيضاً *re Piracy Jure Gentium* [1934] AC 586, 599-600 (1955) ILR 22 443, 449-50).

(٢١) فيما يتعلق بالحيلة اللازم الأخذ بها عند الاعتماد على القواعد الإجرائية المستقاة من القانون المحلي، ذكرت المحكمة التي نظرت في قضية باركر ما يلي: "تنفي اللجنة، بوصفها محكمة دولية، تضمن الإجراءات الدولية قواعد تحكم عبء الإثبات مستمدة من إجراءات محلية." *William A Parker (USA) v United Mexican States*, Award of 31 March 1926, (1951) 4 RIAA 35, 39. وقد أشار القاضي ماكثير في قضية الوضع القانوني لجنوب غرب أفريقيا إلى ما يلي: "لا يتبع القانون الدولي عند الاستعارة من هذا المصدر أسلوباً من قبيل استيراد مؤسسات قانون خاص "مكتملة الأركان" وجاهزة ومزودة بمجموعة من القواعد." *International Status of South West Africa*, Advisory Opinion, 11 July 1950, (1950) ICJ Reports 128, p. 148

استخدمت وطُبِّقت في المحاكم والهيئات القضائية الدولية. وقد راعت المحاكم والهيئات القضائية الدولية عند الأخذ بهذا الخيار إدراج قواعد البيئية المستقاة من نظم قانونية مختلفة، لا سيما من مدرستي القانون المدني والقانون العام.

١٥- وينبغي عدم إغفال بعض القضايا النظرية الأساسية أثناء تناول هذا الموضوع. فهذه القواعد ستنتطبق على منازعات مرتبطة بدول ذات سيادة. ولا يجوز أن تنطوي القواعد ولا نتائجها على مساس بسيادة الدول يخالف أحكام القانون الدولي العام. والمساواة بين الأطراف في هذه الإجراءات مسألة مهمة، وهو ما يستلزم تدبير الإجراءات القضائية بحسن نية. ومع مراعاة جميع هذه الاعتبارات النظرية، لا يمكن إغفال الهدف الأسمى لإقامة العدل كعامل مساهم في سيادة القانون على الصعيد الدولي. ويتطلب الشق المتعلق بإقامة العدل اعتباراً خاصاً لأن الدول، حتى الآن، ما فتئت تتمتع بقدر كبير من السلطة التقديرية في اختيار نوع وحجم ما يُقام من بيئية؛ وتمتعت المحاكم والهيئات القضائية الدولية بدورها بمهام عريضة من السلطة التقديرية في التعامل مع هذه البيئية. ومع أن هذه المرونة لربما كانت مفيدة في الماضي، لكنها تستهلك الكثير من الوقت والموارد. ويستدعي تزايد طلبات التسوية القضائية ترشيد قواعد وإجراءات البيئية توخياً للاستخدام الأمثل للوقت والموارد. ولا تقتصر فائدة ذلك على الدول التي هي أطراف في منازعات جارية، بل تمتد أيضاً لتشمل تلك التي تود اللجوء إلى إجراءات قضائية في المستقبل. ومن شأن وضع مجموعة مرشدة من قواعد البيئية أن يعزز ثقة الدول في إقامة العدل.

#### استيفاء الموضوع الشروط المحددة من اللجنة

١٦- تطبق اللجنة ثلاثة معايير لاختيار المواضيع تتمثل فيما يلي: "أن يعكس الموضوع احتياجات الدول"، و"أن يكون قد وصل، على صعيد ممارسة الدول، إلى مرحلة كافية من التقدم"، و"أن يكون محدداً وقابلًا للتدوين"<sup>(٢٢)</sup>. في الشق الأول، يمكن القول إن للموضوع فائدة عملية كبيرة بالنسبة للدول. فكما ورد في الفقرات السابقة، ثمة تزايد كبير لتسوية المنازعات عن طريق التقاضي سواء في قضايا بين الدول أو في قضايا الدول أطرافاً فيها. ويلاحظ عادة وجود إغفال نسبي للقوانين الإجرائية في القانون الدولي مقارنة بالقانون الموضوعي. وكما ذكر من قبل، لا تتناول القواعد الإجرائية للمحاكم والهيئات القضائية الدولية هذه المتطلبات. وثمة حاجة إلى إيجاد مجموعة عامة من قواعد البيئية التي يمكن استخدامها في التقاضي الدولي. ويتيح ذلك وضوحاً للدول وتيقناً من قواعد البيئية التي من شأنها أن تطبق في التقاضي الدولي. أما في الشق الثاني، فقد بلغ الموضوع مرحلة كافية من النضج، سواء على صعيد ممارسة الدول أو الممارسة القضائية. وتتاح مادة مناسبة يمكن أن تشكل أساساً للقواعد. وفي الشق الأخير، من شأن نطاق المشروع المبين في الفقرة ١٣ ومجالات التطبيق المحددة في الفقرة ١٢ أعلاه أن يشكلا إطاراً للموضوع لا هو بالضيق أكثر من اللازم ولا هو بالواسع أكثر من اللازم. ويضاف إلى ذلك أن المجالات المبيّنة تتسم بكونها محددة ويمكن تدوينها.

١٧- وستتوقف إحراز تقدم في المشروع على عوامل مختلفة، ويمكن بذل كل جهد ممكن للإحاطة بالموضوع في ثلاثة أجزاء: (أ) الأحكام التمهيدية وتقديم البيئية؛ (ب) أشكال البيئية والمقبولية والاستثناءات؛ (ج) عبء الإثبات والقرائن والديباجة. ويمكن تناول كل من هذه الأجزاء في تقرير.

(٢٢) حولية لجنة القانون الدولي (١٩٩٧)، المجلد الثاني (الجزء الثاني)، الصفحة ١٣٥، الفقرة ٢٣٨.

## استنتاجات

١٨ - يجدر طرح بعض الأفكار بشأن النتائج المحتملة لتناول هذا الموضوع. فيمكن للجمعية العامة أن تخطط علماً بهذه النتائج وأن توصي الدول والجهات المعنية الأخرى بوضعها في الاعتبار. وتتاح خيارات شتى يمكن الأخذ بها في تحديد العنوان الذي ستندرج تحته نتائج المشروع. فهذه النتائج قد تكون "قواعد" أو "قواعد نموذجية" أو "مبادئ" أو "استنتاجات" أو "مبادئ توجيهية". ويمكن اتخاذ قرار بشأن العنوان المناسب عندما تشرع اللجنة في تناول الموضوع وبموازاة مع تقدمها في ذلك.

## ثبت مرجعي

### Legal Instruments:

1. Convention on Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States (adopted 18 March 1965, entered into force 14 October 1966), 4 ILM 524 (1965).
2. Declaration of the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria Concerning the Settlement of Claims by the Government of the United States of America and the Government of the Islamic of Iran (Claims Settlement Declaration) (adopted 19 January 1981).
3. Dispute Settlement Understanding of the WTO.
4. Permanent Court of Arbitration Rules (adopted and entered into force 17 December 2012).
5. Permanent Court of International Justice, Revision of the Rules of Court, [1922] PCIJ Series D, No. 2, 210.
6. Rules of conduct for the understanding on rules and procedures governing the settlement of disputes, (WTO, DSU) WT/DSB/RC/1(96-5267), 11 December 1996
7. Rules of Court, European Court of Human Rights (adopted and entered into force 14 November 2016).
8. Rules of Court, International Court of Justice (adopted 14 April 1978, entered into force 1 July 1978).
9. Rules of Procedure for Arbitration proceedings, International Centre for Settlement of Investment Disputes (adopted 25 September 1967, entered into force 1 January 1968) Rules of Court, European Court of Human Rights (adopted and entered into force 14 November 2016)
10. Rules of Procedure of the European Court of Justice (adopted 3 October 2012, entered into force 1 November 2012).
11. Rules of Procedure of the Inter-American Court of Human Rights (approved by the Court during its LXXXV Regular Period of Sessions, held from 16 - 28 November 2009)
12. Rules of Procedure of the Franco-German Mixed Arbitral Tribunal.
13. Rules of Procedure of the German-Belgian Mixed Arbitral Tribunal.
14. Rules of the Tribunal, International Tribunal for the Law of the Sea (adopted 17 March 2009).
15. Statute of the International Court of Justice (adopted 26 June 1945, entered into force 24 October 1945) 33 UNTS 993.
16. The 1907 Hague Convention for the Pacific Settlement of International Disputes (adopted 18 October 1907, entered into force 26 January 1910).
17. Tribunal Rules of Procedure, Iran-United States Claims Tribunal (adopted 3 May 1983).
18. United Nations Convention of Law of the Sea (concluded 10 December 1982, entered into force 16 November 1994) 1833 UNTS 3.

**ILC Documents:**

1. "Model Rules on Arbitral Procedure with a general commentary, 1958", *Yearbook of the International Law Commission, 1958*, vol. II.
2. ILC, 'Long-term programme of work: Possible topics for consideration taking into account the review of the list of topics established in 1996 in the light of subsequent developments - Working paper prepared by the Secretariat - Addendum', (31 March 2016), A/CN.4/679/Add.I.

**Works of Other Bodies:**

1. *Acts and Documents Concerning the Organization of the Court*, Judgment, [1926] PCIJ Series D, Addendum to No 2 Revision of the Rules of Court, p. 250.
2. British Institute of International and Comparative Law, *The Role and Future of the International Law Commission* (British Institute of International and Comparative Law, 1998).
3. Institut de droit internationale "Principles of evidence in international litigation", 70-I *Yearbook of the Institute of International Law* (Bruges), 2003.
4. International Court of Justice, Registry, United Nations Institute for Training and Research, A Dialogue at the Court: Proceedings of the ICJ/UNITAR Colloquium held on the occasion of the sixtieth anniversary of the International Court of Justice, at the Peace Palace on 10 and 11 April 2006 (The Hague International Court of Justice, Registry of the Court, 2007).
5. International Law Association Committee on the Procedure of International Courts and Tribunals, (<http://www.ila-hq.org/index.php/committees>).

**Judicial Decisions:****Permanent Court of International Justice:**

1. *Mavrommatis Jerusalem Concessions (Greece v. Britain)*, Reply of the Hellenic Government of 30 August 1927, (1927) PCIJ Series C No. 13-III.
2. *Payment in Gold of the Brazilian Federal Loans Contracted in France (France v. Brazil)*, Judgment of 12 July 1929, (1929) PCIJ Series A no 21.
3. *Case of the Free Zones of Upper Savoy and the District of Gex (Switzerland v. France)*, Merits, Judgment of 7 June 1932, (1932) PCIJ Rep Series A/B No 46.
4. *Legal Status of Eastern Greenland*, PCIJ (ser. A/B), No. 53 (5 April 1933).
5. *Lighthouses case between France and Greece (France v. Greece)*, Judgment on 17 March 1934, PCIJ Series A/B, No. 62 (1934).
6. *Case of the Diversion of Water from the River of Meuse (Netherlands v. Belgium)*, Merits, Order of 13 May 1937, (1937) PCIJ Series C, No. 81.
7. *The Diversion of Water from the Meuse (Netherlands v. Belgium)*, Oral Statements and Documents, Pleadings of June 28 1937, (1937) PCIJ Series A./B., No. 81.

**International Court of Justice:**

1. *The Corfu Channel Case (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland v. Albania)*, Merits, Judgment of 9 April 1949, [1949] ICJ Reports 4.
2. *Anglo Iranian Oil Company case (United Kingdom v. Iran)*, Preliminary Objections, Judgment of 22 July 1952, [1952] ICJ Reports 93.
3. *South West Africa (Liberia v. South Africa)*, Preliminary Objections, Judgment of 21 December 1962, [1962] ICJ Reports 319 (Dissenting Opinion of Judge van Wyk).
4. *South West Africa Cases (Ethiopia and Liberia v. South Africa)*, Order of 29 November 1965, [1965] ICJ Reports 9.
5. *Case Concerning the Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited (Belgium v. Spain)*, Judgment of 5 February 1970, [1970] ICJ Reports 64 (Separate Opinion of Judge Sir Gerald Fitzmaurice).
6. *Delimitation of the Maritime Boundary in the Gulf of Maine Area (Canada v. United States of America)*, Appointment of Expert, Order of 30 March 1984, [1984] ICJ Reports 165.
7. *Case Concerning Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America)*, Merits, Judgment of 27 June 1986, [1986] ICJ Reports 14.

8. *South West Africa Cases (Ethiopia and Liberia v. South Africa)*, Second Phase, Judgment of 18 July 1986, [1986] ICJ Reports 6.
9. *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro)*, Further Requests for the Indication of Provisional Measures, Judgment of 13 September 1993, [1993] ICJ Reports 407
10. *Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar v Bahrain)*, Jurisdiction and Admissibility, Judgment of 1<sup>st</sup> July 1994, [1994] ICJ Reports 112
11. *Case Concerning the Gabčíkovo-Nagyamaros Project (Hungary v Slovenia)*, Decision of the Court concerning Site Visit, Order of 5 February 1997, [1997] ICJ Reports 3.
12. *Case Concerning the Gabčíkovo-Nagyamaros Project (Hungary v Slovenia)*, Merits, Judgment of 25 September 1997, [1997] ICJ Reports 7.
13. *Kasikili/ Sedudu Island (Botswana v. Namibia)*, Counter-Memorial of the Republic of Botswana, 28 November 1997.
14. *Request for Interpretation of the Judgment of 11 June 1998 in the Case concerning the Land and Maritime Boundary between Cameroon and Nigeria (Cameroon v. Nigeria)*, Preliminary Objections, Judgment of 25 March 1999, [1999] ICJ Reports 31.
15. *Armed Activities on the Territory of the Congo (Democratic Republic of the Congo v. Uganda)*, Merits, Judgment of 19 December 2005, [2005] ICJ Reports 168
16. *Case of Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia & Herzegovina v Yugoslavia)*, Preliminary Objections, Judgment of 11<sup>th</sup> July 1996, [2006] ICJ Reports 595.
17. *Pulp Mills on the River Uruguay (Argentina v Uruguay)*, Provisional Measures, Order on 13<sup>th</sup> July 2006, [2006] ICJ Reports 113.
18. *Case Concerning Application Of The Convention On The Prevention And Punishment Of The Crime Of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro)*, Merits, Judgment of 26 February 2007, [2007] ICJ Reports 43.
19. *Territorial and Maritime Dispute between Nicaragua and Honduras (Nicaragua v. Honduras)*, Merits, Judgment of 8 October 2007, [2007] ICJ Reports 659.
20. *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Croatia v Serbia)*, ICJ Reports (2008).

#### **European Court of Justice and European Court of Human Rights:**

1. *Mirossevich v High Authority* [1954-6] ECR 333.
2. *Chambre Syndicate de la Sidérurgie v High Authority* [1960] ECR 281.
3. *X v. Audit Board* [1969] ECR 109.
4. *ICI v Commission* [1972] ECR-II 619.
5. *Handyside v. The United Kingdom*, App No. 5493/72 (ECtHR, 7 December 1976).
6. *Ireland v. United Kingdom*, Judgment of 18 January 1978, ECtHR Series A, No. 25.
7. *Klass & Others v. Germany*, App Np. 5029/71 (ECtHR, 6 September 1978).
8. *Artico v. Italy*, Judgment of 13 May 1980, ECtHR Series A, No. 37.
9. *Société CdF Chimie Aztec et Fretilisants v Commission* [1990] ECR-I 3083.
10. *Nijman v Commission* [1991] ECR -II 699.
11. *Frederiksen v Parliament* [1991] ECR-II 1403.
12. *Jabari v. Turkey*, App No. 40035/98 (ECtHR, 11 July 2000).
13. *Ipek v Turkey*, App No. 25760/94 (ECtHR, 17 February 2004).
14. *Third Section Decision As To The Admissibility Of Application No.61603/00 by Waltraud Storck against Germany*, App No. 61603/00 (ECtHR, 26 October 2004).
15. *Giuliani and Gaggio v. Italy*, App No. 23458/02 (ECtHR, 24 March 2011).
16. *G. R. v. The Netherlands*, App No. 22251/07 (ECtHR, 10 January 2012).
17. *C. B. v. Austria*, App No. 30465/06 (ECtHR, 4 April 2013).
18. *Khodorkovskiy and Lebedev v. Russia*, App Nos. 11082/06 and 13772/05 (ECtHR, 25 July 2013).

**Inter-American Court of Human Rights:**

1. *Case of Velásquez-Rodríguez v. Honduras*, Reparations and Costs, Judgment of July 21, 1989 (Inter-American Court of Human Rights).
2. *Gangaram-Panday v. Suriname*, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 21 January 1994 (Inter-American Court of Human Rights).
3. *Loayza-Tamayo v. Peru*, Merits, Judgment of 17 September 1997 (Inter-American Court of Human Rights).
4. *Case of Suárez-Rosero v. Ecuador*, Merits, Judgment of November 12, 1997 (Inter-American Court of Human Rights).
5. *Tradesmen v. Colombia*, Merits, Reparations and Costs, Judgment of 5 July 2004 (Inter-American Court of Human Rights).
6. *Apitz-Barbera et al. ("First Court of Administrative Disputes") v. Venezuela*, Preliminary Objections, Merits, Reparations and Costs, Judgment of August 5, 2008 (Inter-American Court of Human Rights).
7. *Case of Escher et al. v. Brazil*, Preliminary Objections, Merits, Reparations, and Costs, Judgment of July 6, 2009 (Inter-American Court of Human Rights).
8. *Case of Artavia Murillo et al. ("In Vitro Fertilization") v. Costa Rica*, Preliminary objections, merits, reparations and costs, Judgment of November 28, 2012 (Inter-American Court of Human Rights).
9. *Case of López Lone et al. v. Honduras*, Preliminary objections, merits, reparations and costs, Judgment of October 5, 2015 (Inter-American Court of Human Rights).

**Iran-US Claims Tribunal:**

1. *Flexi-Van Leasing Inc v Iran* (20 December 1982), 1 IUSCTR 455.
2. *Richard Harza v Iran* 1 Iran-USCTR 234.
3. *Richard Harza v Iran* (23 February 1983), 2 Iran-USCTR 68.
4. *RN Pomeroy v Iran*, Award No. 50-40-3 (8 June 1983), 21 USCTR 372.
5. *Chas T Main International v Khuzestan Water and Power Authority of Iran* (27 July 1983), 3 Iran-USCTR 156.
6. *Behring International v Iranian Air Force* (19 December 1983), 4 Iran-USCTR 89.
7. *International Technical Products Corporation v Iran* (28 October 1985) 9 Iran-USCTR 10.
8. *Bechtel v Iran* (4 March 1987), 14 Iran-USCTR 149.

**WTO:**

1. *Japan: Taxes on Alcoholic Beverages - Report of the Panel* (11 July 1996), WT/DS8/R WT/DS10/R WT/DS11/R.
2. *United States: Measures Affecting Imports of Woven Shirts and Blouses from India - Report of the Appellate Body* (25 April 1997) WT/DS33/AB/R.
3. *European Communities: Measures Concerning Meat and Meat Products (Hormones) - Report of the Panel* (18 August 1997), WT/DS26/R/USA.
4. *India: Patent Protection for Pharmaceutical And Agricultural Chemical Products - Report of the Appellate Body* (19 December 1997), WT/DS50/AB/R.
5. *European Communities: Measures Concerning Meat and Meat Products (Hormones) - Report of the Appellate Body* (16 January 1998), WT/DS26/AB/R, WT/DS48/AB/R.
6. *Argentina: Measures Affecting Imports of Footwear, Textiles, Apparel and Other Items - Report of the Appellate Body* (27 March 1998), WT/DS56/AB/R.
7. *United States: Import Prohibition of Certain Shrimp and Shrimp Products - Report of the Panel* (15 May 1998), WT/DS58/R.
8. *Australia: Measures Affecting Importation of Salmon - Report of the Panel* (12 June 1998), WT/DS18/R.
9. *Indonesia: Certain Measures Affecting the Automobile Industry - Report of the Panel* (2 July 1998), WT/DS54/R, WT/DS55/R, WT/D59/R, WT/D64/R.
10. *Japan: Measures Affecting Agricultural Products - Report of the Panel* (27 October 1998) WT/DS76/R.
11. *Canada: Measures Affecting the Export of Civilian Aircraft - Report of the Appellate Body* (20 August 1999), WT/DS70/AB/R.

12. *Turkey: Restrictions on Imports of Textile and Clothing Product - Report of the Panel* (22 October 1999), WT/DS34/R.
13. *European Communities: Measures Affecting Asbestos and Asbestos-Containing Products - Report of the Panel* (18 September 2000), WT/DS135/R.
14. *Japan: Measures Affecting the Importation of Apples – Report of the Panel* (15 July 2003) WT/DS/245/R.
15. *European Communities: Conditions for the Granting of Tariff Preferences to Developing Countries - Report of the Appellate Body* (7 April 2004), WT/DS246/AB/R.
16. *Korea: Taxes on Alcoholic Beverages – Report of the Appellate Body* (17 February 2009) WT/DS75/AB/R, WT/DS84/AB/R.
17. *United States: Measures Affecting Trade in Large Civil Aircraft (Second Complaint) - Report of the Panel* (31 March 2011) WT/DS353/R.

**Other judicial decisions:**

1. *Grisbådarna (Norway v. Sweden)* (1909) 11 RIAA 147.
2. *Hurt v État allemand*, Franco-German MAT (1921), 1 TAM 98.
3. *Chamant v État allemand*, Franco-German MAT (1921-2), 1 TAM 361.
4. *Compagnie d'Electricité de Sofia et de Bulgarie*, Bulgar- Belgium MAT (1923), 3 TAM 308.
5. *William A Parker (USA) v United Mexican States*, Award of 31 March 1926, (1951) 4 RIAA 35.
6. *Island of Palmas Case (or Miangas), (United States v Netherlands)*, (1928), 2 U.N. Rep. Int'l Arb. Awards 829.
7. *Mexican Railway Union Claim*, (1930 RIAA vol 5).
8. *William E. Bowerman and Messrs. Burberry's (Ltd.) (Great Britain) v United Mexican States*, 15 February 1930, 5 RIAA 104 (GB-Mexico CC, 1930).
9. *Lillie S. Kling (USA) v United Mexican States*, 8 October 1930, Vol 4 RIAA 575 (US-Mexico CC, 1930).
10. *John Gill (Great Britain) v United Mexican States*, 19 May 1931, 5 RIAA 76 (GB-Mexico CC, 1930).
11. *Eschauzier claim*, 24 June 1931, (1931) RIAA 207.
12. *Re Piracy Jure Gentium* [1934] AC 586.
13. *Mergé Claim* (1955) ILR 22 443.
14. *Lighthouses Arbitration (Greece v France)* (1956) 12 RIAA 155.
15. *Palena (Argentina v Chile)* (1966) 38 ILR 10.
16. *Dispute on the Frontier between Boundary Post 62 and Mount Fitzroy (Argentina v Chile)* (1966) 22 RIAA 3.
17. *Beagle Channel (Argentina v Chile)* (1977) 52 ILR 93.
18. *S.A.R.L. Benvenuti & Bonfant v. People's Republic of Congo*, Award of 8 August 1980, ICSID Case No. ARB/77/2.
19. *Liberian East Timber Corporation v. Liberia*, Award of 31 March 1986, ICSID Case No. ARB/83/2.
20. *Société Ouest Africaine des Bétons Industriels v. Senegal*, Award of 25 February 1988, ICSID Case No. ARB/82/1.
21. *Asian Agricultural Products Limited v. Republic of Sri Lanka*, 4 ICSID Reports, 1990.
22. *Tariff Applied by Canada to Certain US-Origin Agricultural Products (United States v Canada)*, 2 December 1996, CDA-95-2008-1 (NAFTA Ch 20 Panel 1996).
23. *The M/V 'SAIGA' (No. 20 (Saint Vincent and the Grenadines v Guinea)*, Merits, Judgment of 1 July 1999, ITLOS Case No 2, (Separate Opinion of Wolfrum).
24. *Compañía del Desarrollo de Santa Elena S.A. v. Republic of Costa Rica*, Award of 17 February 2000, ICSID Case No. ARB/96/1.
25. *Pope and Talbot Inc. v. The Government of Canada*, Decision by Tribunal of 6 September 2000, [2005] 7 ICSID Reports 99.
26. *Prosecutor v Radoslav Branin and Momir Tali*, Decision on interlocutory appeal, ICTY Appeals Chamber, (11 December 2002), IT-9-36-AR73.9.
27. *Marvin Feldman v Mexico*, 16 December 2002, ARB(AF)/99/1.

28. *Biwater Gauff (Tanzania) Ltd. v. United Republic of Tanzania*, Procedural Order No. 1 of 31 March 2006, ICSID Case No. ARB/05/22.
29. *Biwater Gauff (Tanzania) Ltd. v. United Republic of Tanzania*, Procedural Order No. 2 of 24 May 2006, ICSID Case No. ARB/05/22.
30. Case No. 2011-01.

#### Literature

1. A Riddell, 'Report on the Oral Proceedings in the Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v Serbia and Montenegro): Selected Procedural Aspects' (2007) 2 LJIL 414.
2. Andreas Reiner, 'Burden and General Standard of Proof' (1994) 10 Arbitration International.
3. Andres Anguilar Mawdsley, *Evidence before the International Court of Justice Essays in Ronald St. John Macdonald (edn) Honour of Wang Tieya*, (Dordrecht, Boston and London, Martinus Nijhoff, 1994).
4. Anna Riddell and Brendan Plant, *Evidence before the International Court of Justice* (British Institute of International and Comparative Law, 2009).
5. C.F. Amaresinghe, *Evidence in International Litigation*, (Martinus Nijhoff Publishers, 2005).
6. Chester Brown, *A Common Law of International Adjudication* (Oxford University Press, 2007).
7. CN Brower, 'Evidence Before International Tribunals: the Need for Some Standard Rules' (1994) 28 International Lawyer 49.
8. CN Brower, 'The Anatomy of Fact-finding before International Tribunals: An Analysis and a Proposal Concerning the Evaluation of Evidence', R Lillich (ed), *Fact Finding before International Tribunals* (Transnational Publishers, 1992).
9. Durward V. Sandifer, *Evidence before International Tribunals*, (2nd edn, The Foundation Press, 1975).
10. E Valencia-Ospina, 'Evidence Before the International Court of Justice' (1999) 4 International Law FORUM du droit international.
11. Gillian M. White, *The Use of Experts by International Tribunals* (Syracuse University Press, 1965).
12. Hudson, 'Visits by International Tribunals to Places Cornered in Proceedings', (1937) 31 AJIL 696.
13. Hugh Thirlway, 'Dilemma or Chimeria? Admissibility of Illegally Obtained Evidence in International Adjudication' (1984) 78 AJIL 622.
14. Hugh Thirlway, 'Evidence Before International Courts and Tribunals' in R Bernhardt (ed), *Encyclopedia of Public International Law*, vol 2, (Max Planck Institute for Comparative Public and International Law, 1995).
15. J F Lalive, 'Quelques remarques sur la preuve devant la cour permanente et la cour internationale de justice' (1950) 7 *Schweizerisches Jahrbuch für Internationales Recht* 77.
16. J. C. Witenberg, 'La théorie des preuves devant les juridictions internationales' (1936-II) 56 *Recueil des Cours* 1.
17. James Cameron and Stephen Orava, 'GATT/WTO Panels between Recording and Finding Facts' in Weiss (ed), *Improving Dispute Settlement Procedures: Issues & Lessons from the Practice of Other International Courts & Tribunals*, (Cameron May, 2000).
18. Jochen Frowein, 'Fact-Finding by the European Commission of Human Rights' in *Fact Finding before International Tribunals* (Richard Lillian (ed), 1991).
19. Joost Pauwelyn, 'The Use of Experts in WTO Dispute Settlement', (2002) 51 ICLQ 325.
20. Keith Highet, 'Evidence and Proof of Facts' in Lori F. Samrosch, *The International Court of Justice At A Crossroads*, (Transnational Publishers, 1987).
21. Knisch P, 'On the Uncertainties Surrounding the Standard of Proof in Proceedings before International Court and Tribunals' Venturini G and Bariatti S(eds) in *Liber Fausto Pocar*, Vol 1 (2009).
22. M Straus, 'The Practice of the Iran-US Clams Tribunal in Receiving Evidence from Parties and From Experts' (1986) 3 Journal of International Arbitration 57.

23. Malcolm N Shaw, *Rosenne's Law and Practice of the International Court: 1920-2015* (5<sup>th</sup> edn, Brill: Nijhoff, 2017)
24. Markian Malsky, *Adverse Inference in the WTO and the Practice of International Dispute Settlement* *Fora* ([https://arzinger.ua/files/file/file\\_collection/en/0\\_Vyvod\\_v\\_pol\\_dr\\_st.pdf](https://arzinger.ua/files/file/file_collection/en/0_Vyvod_v_pol_dr_st.pdf)).
25. Markus Benzing, 'Evidentiary Issues' in Andreas Zimmermann, Christian Tomuschat, Karin Oellers-Frahm and Christian Tams (eds), *The Statute of the International Court of Justice: A Commentary* (2nd edn, Oxford University Press, 2012).
26. Michael Reisman and Eric Freedman, 'The Plaintiff's Dilema: Illegally Obtained Evidence and Admissibility in International Adjudication' (1982) 76 AJIL 737.
27. Mojtaba Kazazi, *Burden of Proof and Related Issues: A Study on Evidence Before International Tribunals*, (Kluwer Law International, 1996).
28. NH Shah, 'Discovery by Intervention: The Right of a State to seize Evidence located within the Territory of the Respondent State' (1959) 53 AJIL 595.
29. R Teitelbaum, 'Recent Fact-Finding Developments at the International Court of Justice' in (2007) 6 *The Law and Practice of International Tribunals*.
30. Richard Plender (ed), *European Courts: Practice and Precedents* (Sweet & Maxwell 1997).
31. Rosalyn Higgins, 'Respecting Sovereign States and Running a Tight Courtroom' (2001) 50 ICLQ 121.
32. Shabtai Rosenne, *The Law and Practice of International Court, 1920 to 2005* (Martinus Nijhoff Publishers, 2006).
33. Stefan Talmon, 'Article 43' in Andreas Zimmermann, Christian Tomuschat, Karin Oellers-Frahm and Christian Tams (eds), *The Statute of the International Court of Justice: A Commentary* (2nd edn, Oxford University Press, 2012).
34. Stewart Baker and Mark Davis, *The UNCITRAL Arbitration Rules in Practice: The Experience of the Iran-United States Claims Tribunal* (Kluwer Law and Taxation Publishers, 1992).
35. T Bernard, 'The Administration of Evidence in Countries of Civil Law' in P V Eijsvoogel (ed), *Evidence in International Arbitration Proceedings* (Graham & Trotman/ Martinus Nijhoff, 1994).
36. Thomas Franck, 'Fact-finding in the ICJ' in R Lillich (ed), *Fact-finding before International Tribunals* (Transnational Pub Inc, 1991).
37. Tomka and Samuel Wordsworth, 'The First Site Visit of the International Court of Justice in Fulfilment of its Judicial Function', (1998) 92 AJIL 133.
38. V S Mani, *International Adjudication: Procedural Aspects*, (Martinus Nijhoff Publishers, 1980).
39. Vaughan Lowe, 'Future Topics and Problems of the International Legislative Process', in *The International Law Commission Fifty Years After: An Evaluation, Proceedings of the Seminar held to commemorate the fiftieth anniversary of the International Law Commission, 21-22 April 1998*,